جدلية الفكر التنموي نحو تحقيق التنمية المستدامة- مقاربة نظرية تحليلية للتجربتين الآسيوية والعربية

The dialectic of developmental thought towards achieving sustainable development - A theoretical and analytical approach to the Asian and Arab experiences

عزت ملوك قناوى حسن[1]
azza.hassan@com.kfs.edu.eg

الملخص:

هدف البحث الى التعرف على التطور الفكري لمفهوم وأبعاد التنمية مع تحديد أهم الشروط الأولية (الداخلية) وبيان مدى تأثيرها على النمو والأداء التنموي كعوامل مفسرة لتفاوت الأداء التنموي من خلال مقارنة التجربة الآسيوية (حالة كوريا الجنوبية) والتجربة العربية (حالة مصر) في ضوء عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية (27 مؤشر)، هذا بالإضافة الى التطرق لأهم الشروط والعوامل الخارجية المحددة للنمو والتنمية، بجانب بيان دور المدارس الاقتصادية في تطور الفكر التنموي وأشكال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

وتتمثل إشكالية البحث في قصور سياسات التنمية المتبعة حالياً في الدول العربية ومنها مصر في تحقيق أهدافها المنشودة نحو تحقيق تنمية مستدامة وذلك من خلال وضوح الفجوة التنموية بينها وبين مثيلاتها من الدول الأخرى حديثة النشأة وبخاصة في القارة الآسيوية، وذلك نتيجة غياب الشروط المسبقة للنمو (الابتدائية) في الدول العربية.

ومن فروض البحث أن هناك علاقة وثيقة بين توفر الشروط المسبقة للنمو وبين تحقيق تنمية عربية مستديمة.

وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات الاقتصادية السابقة لنظريات ومفاهيم التنمية.

وأشارت نتائج البحث إلى أن عدم توافر الشروط المسبقة للنمو في غالبية الدول العربية، كان السبب الرئيسي في إخفاق التجارب التنموية العربية ومنها مصر في تحقيق تنمية مستدامة.

1- أستاذ م جامعة كفر الشيخ كلية التجارة - قائم بعمل رئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة

ومن توصيات البحث ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى الناجحة في مجال السياسات التنموية وبخاصة التجربة الآسيوية واليابانية والتركية والصينية ذات الظروف المتشابهة. بجانب العمل على توفير الشروط المسبقة للنمو الاقتصادي، مع ضرورة التعامل بحذر شديد مع المؤسسات الدولية وتوجيهاتها المستمرة.

الكلمات الدالة : الفكر التنموي، النمو الاقتصادي، التجربة العربية، التجربة الآسيوية ، سياسات التنمية، التنمية المستدامة.

Abstract:

The research aimed to identify the intellectual development of the concept and dimensions of development with identifying the most important (internal) initial conditions and indicating the extent of their impact on growth and developmental performance as explanatory factors for the uneven developmental performance by comparing the Asian experience (the case of South Korea) and the Arab experience (the case of Egypt) in the light of a number of Macroeconomic and social indicators (27 indicators), in addition to addressing the most important external conditions and factors determining growth and development. In addition to explaining the role of economic schools in the development of developmental thought and the forms of state intervention in economic life.

The problem of the research is the lack of development policies currently used in the Arab countries, including Egypt, in achieving its goals through the clarity of the development gap between it and its counterparts from other newly emerging countries, especially in the Asian continent, as a result of the absence of preconditions for (primary) growth in the Arab countries.

The research assumes that there is a close relationship between the availability of the preconditions for growth and the achievement of sustainable Arab development.

The research also uses the analytical descriptive approach by reviewing previous economic literature on development theories and concepts.

The results of the research indicated that the lack of prerequisites for growth in the majority of Arab countries was the main reason for the failure of Arab developmental experiences, including Egypt.

The research suggests the need to benefit from the successful experiences of other countries in the field of development policies, especially the Asian, Japanese, Turkish and Chinese experiences with similar circumstances. In addition to working to provide the preconditions for economic growth, with the need to deal with extreme caution with international institutions and their continuous directives.

Keywords: developmental thought, economic growth, the Arab experience, the Asian experience, development policies, market failure.

1- مقدمة:

بإمعان النظر في مسيرة سياسات وجهود التنمية العربية على مدار عقود من الزمن تبين أنها أخفقت في تحقيق الأهداف المنشودة لشعوبها من خلال وضوح الفجوة التنموية بينها وبين مثيلاتها من الدول الأخرى حديثة النشأة وبخاصة في القارة الآسيوية. وعلى الرغم مما حققته الدول العربية من نتائج ملحوظة في مجالات التنمية الشاملة وبخاصة المجال الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي بشكل متقلب من عام لأخر، إلا أنها مازالت محدودة ولا ترقى لطموحات شعوبها ، فرغم زيادة معدلات النمو الاقتصادي في غالبية هذه الدول، إلا أنها لم تستطيع خلق المزيد من فرص العمل وتبنى سياسة تشغيل ملائمة للحد من تفاقم مشكلة البطالة عاماً بعد أخر، بجانب عدم قدرتها على تنويع مصادر الدخول والتعامل مع الصدمات الداخلية والخارجية في ضوء الموارد المحلية المتاحة وتهيئة المؤسسات الملائمة والمعضدة للنمو والتنمية المستدامة(يوسف صايغ،2006).

ورغم طول الفترة التي استغرقتها جهود التنمية في هذه الدول (سبعة عقود) ، فما زالت تبحث عن آليات إصلاح مواطن الخلل في كافة قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها الخلل في جانب الطلب والعرض بسوق العمل. ويرجع السبب الرئيسي لإخفاق نماذج التنمية التي انتهجتها بعض الدول النامية ومنها الدول العربية إلى التقليد الأعمى لنماذج التنمية الغربية(ابراهيم العيسوى،2009).

كما يرجع السبب وراء تدنى مستوى الأداء التنموي وبروز الفجوة التنموية في معظم هذه الدول لغياب توفير الشروط المسبقة للنمو على كافة المستويات والأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية في إطار توافر المؤسسات الملائمة والفعالة لتعزيز النمو والتنمية المستدامة واستقلالية السلطات وتوفير التشريعات المناسبة لمحاربة الفساد الإداري ومنع الاحتكار، هذا بجانب غياب الرؤية المسبقة فيما يخص " الآلية والاتجاه الوظيفي للنمو" والذي يتعامل مع النمو والتنمية كحزمة متكاملة من خلال توجيه أهداف النمو للتفاعل مع السياسات الاقتصادية ومع آلية توزيع الدخول وتنمية رأس المال البشرى ومع المؤسسات الإنتاجية والتطوير التكنولوجي والتكيف مع الصدمات الداخلية والخارجية بكفاءة وقواعد المنافسة المحلية ثم الدولية والاهتمام بالقطاعين الأساسيين في تعزيز وتحقيق التنمية وهما القطاع الزراعي والصناعي، وهو ما يشير إلى سوء الإدارة الاقتصادية لصناع القرار الذين يقررون المسيرة الاقتصادية. كما تعد العوامل العسكرية والسياسية من جانب الغرب من أهم العوامل

المؤثرة في تجربة الدول العربية التنموية التاريخية منذ البداية والتي استهدفت محاربة التجارب التنموية العربية السابقة مثل تجربة محمد علي في مصر وغيرها في دول عربية أخرى وذلك بهدف تبعيتها للسوق الاستعماري وتوفير المواد الأولية بأسعار زهيدة(برهان الدجانى ،2009).

ويخطئ من يعتقد وكما هو شائع في الأدبيات الاقتصادية أن الدول الصناعية المتقدمة قد تقدمت وحققت نمواً اقتصادياً مرتفعاً بالاعتماد على حرية التجارة وليس من خلال دعم الصناعات الناشئة والاهتمام بقطاع الزراعة، حيث تؤكد الحقائق التاريخية الاقتصادية العكس من ذلك بأن هذه الدول المتقدمة صناعياً قد نمت في ظل حوافز جمركية وحمائية واضحة ، ثم تبعها بعد ذلك تحرير تدريجي للتجارة الخارجية وذلك على عكس ما هو سائد في معظم الدول العربية التي انخرطت بقوة في تحرير التجارة الخارجية دون قيد أو شرط خاص بتأهيل الصناعة الناشئة وإيلاء أي أهمية للسياسة الصناعية باعتبارها الوجه الثاني للسياسة التجارية (عبدالله مولة ،2009). بالإضافة إلى سبب جوهري في تدنى الأداء التنموي والمرتبط بغياب التدخل الحكومي الرشيد في حالات فشل الأسواق من خلال تبنى آلية واضحة وأهداف محددة المراحل لإصلاح الأسواق تقوم على وضع الخطط الاقتصادية المترابطة وذات الرؤية طويلة الأجل والحوافز المعززة للمنافسة والسيطرة على تفاقم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وتوفير المعلومات ودقة الإحصاءات الاقتصادية وتشجيع الصادرات والضرورة الحتمية لخلق التكامل والتنسيق وليس التنافس والاستبعاد بين القطاعين العام والخاص وعدم التدخل المفرط في الحياة الاقتصادية، والاهتمام بالتعليم والبحث العلمي في ضوء ربطة بحاجات سوق العمل وليس التركيز على جانب العرض الذي افرز خريجين لا يحتاج إليهم سوق العمل ، ومعالجة التفاوت في توزيع الدخل بين الريف والحضر وتحقيق التنمية المتوازنة ودعم المشروعات الصغيرة وبرامج الإقراض متناهي الصغر وتطوير شبكات التكافل والأمان الاجتماعي ومشاركة المجتمع المدني في جهود التنمية وتهيئة مناخ من الحرية والديموقراطية والعدالة والشفافية والمحاسبة والمراقبة(أحمد الكواز،2006).

وبدون توفير هذه الشروط المسبقة للنمو وتعزيزها لا يمكن الحديث عن تحقيق التنمية في المنطقة العربية في ظل نتائج عدم الرضا الشعبي تجاه السياسات التنموية المتبعة والتي كانت الحكومات العربية المتعاقبة تروج لها منذ عقود طويلة، فقد أدت هذه السياسات علي أرض الواقع وتأثرها بتوجيهات وتوصيات المؤسسات الدولية (صندوق النقد والبنك الدولي) والفكر الغربي إلي مزيد من

الفقر والتضخم والبطالة والإقصاء الإجتماعى، وعدم الاستقرار في بعض دول المنطقة العربية، وكانت سبباً مباشراً في اندلاع (ثورات الربيع العربي عام 2011) والتي مازالت تأثيراتها السلبية بـــارزة على مسيرة التنمية.

2 – أهداف البحـــــث.

يستهدف البحث التعرف التطور الفكري لمفهوم وأبعاد التنمية مع تحديد أهم الشروط الأولية (الداخلية) وبيان مدى تأثيرها على النمو والأداء التنموي كعوامل مفسرة لتفاوت الأداء التنموي من خلال مقارنة التجربة الآسيوية (حالة كوريا الجنوبية) والتجربة العربية (حالة مصر) في ضوء عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية (27 مؤشر)، هذا بالإضافة الى التطرق لأهم الشروط والعوامل الخارجية المحددة للنمو والتنمية. كما يتطرق البحث الى بيان دور المدارس الاقتصادية في تطور الفكر التنموي وأشكال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

3 – مشكلة البحـــث.

تتمثل إشكالية البحث في قصور سياسات التنمية المتبعة حالياً في الدول العربية ومنها مصر في تحقيق أهدافها المنشودة نحو تحقيق تنمية مستدامة وذلك من خلال وضوح الفجوة التنموية بينها وبين مثيلاتها من الدول الأخرى حديثة النشأة وبخاصة في القارة الآسيوية، وذلك نتيجة غياب الشروط المسبقة للنمو (الابتدائية) في الدول العربية، وعدم وجود رؤية واضحة في صياغة النظام الأمثل للأولويات بين مختلف الأهداف والآليات وتخصيص الموارد التنموية مما أدى إلى تجميد العملية التنموية وبروز التشوهات القطاعية وتقلب معدلات النمو وزيادة معدلات التضخم والبطالة والفقر وتدني مستوى المعيشة، وعدم توجيه المعونات والقروض الخارجية للأولويات الإنتاجية التي تساهم في تحقيق تنمية عربية مستديمة.

4 – فروض البحث.

- هناك علاقة وثيقة بين توفر الشروط المسبقة للنمو وبين تحقيق تنمية عربية مستديمة.
- توجد علاقة قوية بين توجيهات وتوصيات المؤسسات الدولية(صندوق النقد والبنك الدولي) والتأثير على السياسات التنموية العربية المتبعة.

- التقليد الأعمى لنماذج التنمية الغربية أدى الى إخفاق نماذج التنمية التي انتهجتها بعض الدول العربية.
- اعتماد معظم الدول العربية على الاقتصاديات الريعية أدى الى غياب النموذج التنموي المتوازن.

5 – منهجية البحـــــث.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال مراجعة الدراسات والأدبيات الاقتصـــادية السابقة لنظريات ومفاهيم التنمية ذات الارتباط الوثيق بموضوع البحث، مع مقاربة نظريـــة تحليليـــة للتجارب التنموية ومنها التجربة التنموية الآسيوية (حالة كوريا الجنوبية) وتجربـــة الـــدول العربيـــة التنموية (حالة مصر).

6- خطة البحث.

ينقسم البحث إلى أربعة أجزاء بخلاف المقدمة والنتائج والتوصيات.

الجزء الأول : التطور الفكري لمفهوم وأبعاد التنمية.

الجزء الثاني : دور المدارس الاقتصادية في تطور الفكر التنموي.

الجزء الثالث: أشكال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

أولاً : التجربة التنموية الآسيوية ودور الدولة في الحياة الاقتصادية.

ثانياً : تجربة الدول العربية التنموية ودور الدولـــة في الحياة الاقتصادية.

الجزء الرابع : الشروط الداخلية والخارجية المحددة للنمو والتنمية، مقارنة بـــين التجربـــة الآسيوية (حالة كوريا الجنوبية) والتجربة العربية (حالة مصر).

الجزء الخامس : نتائج وتوصيات البحث.

الجزء الأول : التطور الفكري لمفهوم وأبعاد التنمية.

بالنظر في حقل دراسات التنمية يتضح أن هذا الحقل قد ولد منقوص النمو، فتحليل تطور "مفهوم التنمية" وما لحق به من إضافات يؤكد هذه الفرضية. ففي البداية كان مصطلح التنمية يعبر عن عملية اقتصادية مادية تتم على مستوى البني الاقتصادية والتكنولوجية وتطوير الوسائل المعيشية، وتوفير حاجات الإنسان المادية الأساسية(*محمد الامام،2001*).

ثم جاءت المرحلة الثانية بإضافة مفهوم الشمول إلى مفهوم التنمية ، فأصبح هناك ما يعرف " بالتنمية الشاملة "، وكأن معنى التنمية بدون إضافة لفظ الشمول يظل مفهوماً منقوصاً ولا يشمل جميع أبعاد حياة الإنسان والمجتمع. وعلى الرغم من ظهور مفهوم التنمية الشاملة فإن الدلالة الأولى لمفهوم التنمية ظلت تعنى الأبعاد الاقتصادية بالمقاييس المادية المعروفة.

وبالرغم من قدرة مفهوم التنمية الشاملة على تجاوز القصور الموضوعي لمفهوم التنمية الأساسي، إلا أنه لم يستطع تجاوز القصور الجغرافي للمفهوم، حيث ظل مفهوم التنمية يحمل دلالات واضحة على تبعية نموذج التنمية في العالم الثالث لنموذج التحديث الصناعي الغربي، فقد ظل مفهوم " التنمية الشاملة " يتسم بالشمول ويرسخ تقسيم العالم إلى مركز وهامش، إلى متقدم ومتخلف، إلى تابع ومتبوع، إلى منتج ومستهلك للتكنولوجيا، ومن هذا المنطلق برزت الحاجة إلى معالجة هذا القصور وإعادة الاعتبار إلى عملية التنمية كعملية شاملة، تتسق مع إطارها الجغرافي، ومحيطها الاجتماعي(*نور عبدالملك،1999*).

وكرد فعل لذلك ظهر مفهوم" التنمية المستقلة" بهدف محاولة فك الارتباط مع الخارج ودفع عملية التنمية بالتركيز على الداخل ، والتأكيد على الأبعاد الذاتية للتنمية، وتجاوز إشكالية القصور الجغرافي لمفهوم التنمية الأساسي أو الشامل، بهدف تحقيق التوازن بين تعارض المصالح(*نادر فرجاني،2002*).

وبالرغم من أن مفهوم التنمية المستقلة الذي يمكن اعتباره "الجيل الثالث" لمفهوم التنمية قد تضمن التوازن بين تعارض المصالح، إلا أنه لم يكن المفهوم الأخير لاستكمال البنية المنقوصة، فقد ظلت هناك أبعاد ناقصة في هذا المفهوم نالت من شموله، مثل الحفاظ على البيئة، وحماية الأرض من الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والتصحر وظاهرة الاحتباس الحراري وغيرها.

ونتيجة لذلك بروز مفهوم آخر (الجيل الرابع) للتنمية، وهو مفهوم "التنمية المستدامة"، ليأخذ في الاعتبار دلالات وأبعاد مفهوم التاريخ والزمن، وكذلك مفاهيم العدل في الإنتاج، والتوازن في الاستهلاك، والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

وبناء على ذلك فإن أي تناول لإشكالية التنمية المستقلة وتحليلها يتطلب القيام بالتنمية من منظور كونها عملية مجتمعية شاملة متوازنة، بحيث لا تكون عملية النهوض التنموى حركة عشوائية أو استجابة وقتية لمتطلبات واقعية أو رد فعل لبيئة دولية أو إقليمية، وإنما تكون دائماً عملية متواصلة ومستمرة (*ابراهيم سعد الدين،1997*).

كما أن وصف مفهوم التنمية بالمستقلة لا يضيف لها جديدا، فالتنمية هي عملية توالد ذاتي تنبع من الذات، وبصورة مستقلة ولا تكون كذلك ، إذا كانت تتم عبر مؤثرات خارجية. فالتنمية عملية ذاتية مستقلة في جوهر ماهيتها، وأصل وجودها، وإذا لم تكن مستقلة فلا يصح أن تسمى تنمية، بل يجب البحث عن مفهوم آخر لها(*برهان الدجاني،2009*).

ولتحديد مفهوم التنمية بشكل متعمق ينبغي التركيز على الاعتبارات التالية:-

1- ابعد الزمنى.

بالنظر في مفاهيم التنمية يتبين انطلاقها كلها من اتخاذ الزمن معياراً محدداً لحركة المجتمع، ولأبعاد عملية التنمية وأهدافها القصيرة والبعيدة. فمفاهيم التقدم والتخلف، الحداثة والتقليدية، المعاصرة والرجعية... إلخ، تستنبط دلالة معينة لمفهوم الزمن، هذه الدلالة توضح أن حركة الزمن للأمام دائماً هي حركة إيجابية، وأن الأحدث دائماً هو الأفضل وأن الأقدم دائماً هو الأسوأ، وكأن المجتمعات البشرية على مر تاريخها لم تشهد سوى التقدم المطرد وأن انهيار الحضارات شيء لم يحدث، وكأن العالم اليوم أفضل من العالم بالأمس القريب أو البعيد، كل هذه الفرضيات لا تقوم على دلائل موضوعية، وإنما تقوم على مسلمات البعد الزمنى فقط ، وليس تاريخ وحضارات الشعوب، ومن هذا المنطلق فإن أول أبعاد تحديد ماهية التنمية المستقلة هو الاستقلال في تحديد الزمن(*إبراهيم سعد الدين، محمود عبدالفضيل،2002*).

2- البعد الثقافي والحضاري.

ينظر رواد نظرية التنمية الى إشكالية التنمية على أنها ظاهرة ثقافية حضارية، وهى شرط ضروري لتحقق عملية التنمية، فالحضارة في أدبيات التنمية هي الهدف الذي تسعى التنمية لتحقيقه. والحضارة هي نمط " حضور أمة " تحمل في ذاتها رؤية تحدد لها قيمها ومثلها وأدواتها، ومؤسساتها، سواء كان نمط حضور الأمة إيجابياً أو سلبياً، فليست هناك حضارة عالمية ثابتة، بل هناك أنماط حضور تتعدد بتعدد الأمم عبر المكان والزمان. كما أنه ليس المقصود بمفهوم الثقافة التعريفات التي تصنف ثقافات العالم إلى ثقافة تقليدية (غير الغربية) والأخرى ثقافة حديثة (الثقافة الغربية). فقد درجت أدبيات التنمية منذ فترة طويلة على استخدام هذا التنميط حتى صار من مسلمات أدبيات التنمية، ولكن جوهر مفهوم الثقافة هو ثبات المعرفة التي يحتاج لها الانسان في الزمان والمكان، وليس مفهوماً نمطياً قابلاً للتعميم في جميع المجتمعات(*آلان تورين،2002*).

3- البعد الداخلي والخارجي.

يكمن جوهر التنمية المستقلة في أنها عملية ذاتية تنبع من الذات وتسعى للتشكل في الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. فالبعد الداخلي (الذاتي) فيها هو الجوهر، ولكن هذا لا يعني أنها عملية منغلقة على ذاتها، بل هي في حالة مستمرة يحكمها قانون معين يجعل من الذات مركز الدائرة ، ومن الواقع والتاريخ والبيئة الدولية والإقليمية عوامل تؤثر في محيط هذه الدائرة، فقد يتسع المحيط أو يضيق حسب قوة هذه المؤثرات، ولكن المركز لا يتغير وإلا فقدت الأمة ذاتها، وفقدت التنمية صفة " المستقلة ".

وقد تنوعت الكتابات حول كيفية تحقيق التنمية المستقلة، فقد رأى أول دعاتها بول باران في تحليله للمجتمع الهندي في كتابه "الاقتصاد السياسي للتنمية"، أن التنمية المستقلة تتحقق من خلال السيطرة على الفائض الاقتصادي وعدم استنزافه، وإعادة توزيعه لصالح الطبقات الفقيرة، ومنذ ذلك الوقت والاجتهادات تتعدد حول كيفية تحقيق التنمية المستقلة(*أمين جلال ،2005*).

ويمكن تحديد الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية المستقلة في العناصر التالية:

1- تحديد نموذج التنمية المستقلة المنشود.

لكل مجتمع بشري توجه معين وكثيراً ما يظهر هذا التوجه في صورة مشروع قومي كفكرة القومية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي وكفكرة الاستقلال قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها. هذه الأفكار هي تجسيد واقعي لتوجه المجتمع، لذلك فمن الخطأ تقديم مشروع قومي وقتي على أنه هو توجه للمجتمع في ظرف تاريخي ومعطيات اجتماعية واقتصادية، وسياسية، ودولية معينة، وبمجرد إنجاز هذا المشروع القومي يتجسد توجه المجتمع في مشروع آخر، مثل ظهور مشروع الوحدة العربية بعد تحقيق مشروع الاستقلال الوطني في العالم العربي، أو ظهور مشروع التنمية بعد تحقيق مشروع الاستقلال في أفريقيا وأمريكا الجنوبية، ومن هنا يجب إدراك الفرق بين التوجه المطلق والنسبي (المشروع القومي) في تحديد وجهة المجتمعات(*فيصل عبدالرؤوف الدحلة ، وعادل فهمي بدر،2009*).

والمقصود هنا بتحديد نموذج التنمية أو توجه المجتمع هو تحديد الأبعاد الثابتة والمحددات المطلقة لحركة تطور المجتمع، ماذا يريد أن يحقق من وراء عملية التنمية ؟ أو ما هي الحالة المثالية التي يسعى إلى تحقيقها وإن لم يصلها؟ إن تحديد هذا النموذج لا يعني السعي لتحقيقه ، لأنه عادة ما يكون غير قابل للتحقيق تماماً مثل الديمقراطية، والليبرالية، والشيوعية، والإسلامية، إذ إنها جميعاً نماذج مثالية يسعى الإنسان إلى مقاربتها، أو التمثل بها وتطبيق أقصى ما يستطيع منها دون أن يحولها إلى واقع حقيقي، وإلا فقدت كونها نموذجاً مثالياً أو توجه مجتمعي وحضاري(*إسماعيل صبري عبدالله،1999*).

وفى ضوء ذلك فإن التحديد الدقيق لهذا النموذج يستلزم تحديد الصورة التي ينبغي أن يكون عليها المجتمع فلا يجب أن تكون تنمية اقتصادية على حساب التنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية والعكس بالعكس، بل لا بد من النظر إلى المجتمع ككل متكامل غير قابل للتجزئة ، وغير قابل للتقديم والتأجيل، فالتنمية الحقيقية لا بد أن تسير بشكل متوازن على جميع المستويات. كذلك لا يمكن أن تكون تنمية مستقلة شاملة إذا ركزت على أحد القطاعات دون الأخرى كالتركيز مثلاً على القطاع الصناعي على حساب الزراعي، أو التركيز على قطاع التعليم الجامعي على حساب التعليم الأساسي، أو التركيز على مؤسسات الحكم المركزي على حساب مؤسسات الحكم المحلي، أو التركيز على

إصلاح المؤسسة التشريعية مع تجاهل إصلاح المؤسسة التنفيذية... إلخ. وفي نفس الوقت لا بد من تحقيق التوازن على المستوى الرأسي للمجتمع كالعلاقة بين الريف والحضر وبين الطبقات والجماعات العرقية والدينية.

2- التوازن بين الدولة والمجتمع.

مما لا شك فيه أن تحقيق التنمية المستقلة بعيداً عن تدخل الدول الأخرى، والقوى الدولية ليس سوى مرحلة من مراحل تحقيق التنمية المستقلة، بل هناك مراحل أخرى لعل أهمها تحقيق الاستقلالية أو التوازن في علاقة الدولة بالمجتمع بحيث لا يحدث تغول الدولة على المجتمع وتقوم بتهميشه لصالح تضخيم قوتها وتعظيم سيطرتها. والملاحظ أن الدولة في العالم العربي لم تنصف المجتمع وسلبته تدريجياً مختلف قواه وفعالياته وفي نفس الوقت أثقلت كاهلها بأعباء كبيرة، فأدى ذلك إلى اخفاقها وعدم قدرتها على أداء أدوارها الطبيعية، فدخلت في حلقة مفرغة من الاخفاق لم يكن لها من نتائج سوى عدم نجاح مشروعات التنمية المتوالية في تحقيق أهدافها. الأمر الذي يتطلب تحقيق الاستقلال والتوازن بين الدولة وقوى المجتمع المدني والمجتمع بصورة عامة، وعند هذا المستوى يكون معنى الاستقلالية في التنمية قد تحقق ويكون النموذج التنموي متوازناً(*حبيب كاظم،2005*).

3- سياسة إحلال الواردات والتنمية المستقلة.

بالرغم من أن أول أطروحات أهداف التنمية المستقلة كانت أطروحة إحلال الواردات، أي التصنيع المحلي بديلاً عن الواردات، إلا أن تطور المنظومة الاقتصادية الرأسمالية جعل من سياسة إحلال الواردات مطلباً تسعى إليه الدول الصناعية الكبرى لاستغلال الأيدي العاملة الرخيصة في العالم الثالث من خلال إقامة مصانعها في تلك الدول وعرقلة فلسفة التنمية المستقلة ومنهجية تحقيقها التي تتطلب أن تكون مستقلة في جميع أبعادها الإنتاجية والاستهلاكية(*مايتا سن ، وآخرون،1997*).

ومن الخطأ فهم التنمية المستقلة على أنها الاعتماد فقط على الموارد المتاحة محلياً قياساً على تجارب سابقة كتجربة الاتحاد السوفيتي أو اليابان في بداية عملية التنمية فيهما، حيث أن هناك العديد من الدول لا تملك أو تملك القليل من الموارد المحلية ما يمكنها من تحقيق تنمية حقيقية. ومن هنا فإن التنمية المستقلة ليست مرادفاً للانغلاق على الذات، بل عكس ذلك هي حالة من الفعالية والتفاعل مع

الأخر. فتوظيف الموارد والإمكانيات هي بداية تحقيق الاستقلال الحقيقي للخروج من مظلة الاستعمار الهيكلي الذي قام بعملية تفكيك لدول العالم الثالث بما يحقق مصالحه، ففرض على بعضها زراعة أصناف معينة لأن المستعمر يحتاجها. هذا بجانب إعادة اكتشاف الموارد الوطنية بناء على ما يحتاجه الاستعمار منها. فالدول النفطية لديها من الموارد الأخرى ما يجعل اقتصادياتها متنوعة وليس ريعية. بجانب الاستفادة المتبادلة من تبادل الموارد الطبيعية والبشرية مع باقي الدول من أجل تحقيق التوازن(*ابراهيم العيسوي،2009*).

الجزء الثاني : دور المدارس الاقتصادية في تطور الفكر التنموي.

لقد انتهجت الدول المختلفة على مدار التاريخ أفكار لمدارس اقتصادية متنوعة عكست ظروف كل حقبة تاريخية ، بداية من المدرسة الطبيعية والتجارية، وحرية الأسواق، والتدخل الحكومي، ثم العودة إلى آليات السوق، وقد تفاوت دور الدولة في التدخل من تجربة تنموية إلى أخرى.

فمع بداية الحقبة الماركانتيلية إرتبط تدخل الدولة بمتطلبات التحكم في التنمية وحرية التجارة ، كما نادت المدرسة التجارية (1500-1776) بتدخل الدولة وضرورة الحماية من أجل مواجهة المنافسة ، ثم بدأت الدعوة للحرية الاقتصادية في فرنسا وبعدها بريطانيا على يد مدرسة الفيزوقراط ، ثم تراجعت الدعوى للحرية الاقتصادية بعد ذلك والعودة للحماية ضد السلع البريطانية(*علي عبد القادر،2008*).

وفي بريطانيا تنامت الدعوة إلى الحرية الاقتصادية على يد الاقتصادي الشهير (آدم سميث) في كتابه "ثروة الأمم عام 1776، ورغم ذلك استمرت بريطانيا في الحماية الجمركية ودعم الصناعات الناشئة بغض النظر عن طبيعة المدرسة الاقتصادية السائدة، وبعد أن استطاعت القدرة على المنافسة في ظل الثورة الصناعية عادت مرة أخرى إلى تطبيق مبدأ الحرية الاقتصادية في الفترات اللاحقة. وبالرغم من ذلك فإن تجربة ألمانيا وأمريكا لم تسير على نفس النهج البريطاني وأبقت على الحماية ضد المنتجات البريطانية ، ثم عادت إلى الحرية الاقتصادية بعد ذلك وتحقيق القدرة على المنافسة(*احمد الكواز،2006*).

ويعتقد آدم سميث أن نجاح وفشل التنمية محدد بعاملين هما، حظ الدولة في الغنى والفقر من الأراضي الزراعية ، ونوعية السياسات الاقتصادية المتبعة (إتباع أو عدم إتباع الحرية الاقتصادية) . وقد تناسبت أفكار سميث مع ظروف بريطانيا خلال تلك الفترة . ولكن الأمر يختلف في حالة الدول التي ليس لديها

القدرة على المنافسة المؤهلة للحرية الاقتصادية ، لذلك فمن الأفضل لها اللجوء للحماية ، وفقاً لما نادى به الاقتصادي الشهير فريدرك لست (F.List) عام 1841، والذي إنتقد آراء سميث بشأن تعميم مبـــدأ الحرية الاقتصادية متجاهلاً ظروف كل دولة على حدة من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أما النظرة الماركسية فقد تجسدت حول آليات المشاكل التي تواجه قضايا النمو الاقتصادي في أوروبا ، ولم تحظى بأهمية جوهرية بشأن النمو والتنمية ، وقد تبلور ذلك في إسهامات كارل ماركس في كتابه (رأس المال عام 1867) ، *ثم جاءت المدرسة الحدية النمساوية* والتي أفردت إهتماماً خاصاً بالقضـــايا الجزئية مثل نظرية الاستهلاك والمنفعة الحدية والعوامل المحددة لسعر سلعة معينـــة وكيفيـــة زيـــادة الموارد المتاحة للمجتمع.

كما ساهم جوزيف شومبيتر J.Schumpeter في كتابه (نظرية التنمية الاقتصادية) عام 1912 بأهمية مفهوم التنمية في الأجل الطويل (في العالم الصناعي) ، بالإضافة إلى تركيزه على الدورات الاقتصادية .واستمر الوضع قائماً بشأن إهمال النمو والتنمية حتى الحرب العالمية الثانية بسبب اســـتقرار النمـــو الاقتصادي في الدول الأوروبية وأمريكا ، وعدم الحاجة لمساهمات جديدة للتعامل مع قضايا النمو(*أحمد الكواز،2007*).

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية تزايد الاهتمام بقضايا زيادة الدخل وإهمال توزيع الـــدخل ، بســـبب القناعة السائدة بأن سوء توزيع الدخل من صالح الفقراء في الأجل الطويل ، وهو ما عرف بعد ذلـــك بمفهوم "تساقط النمو" لصالح توزيع الدخل في الأجل الطويل(*Chenery, H., and M. Ahluwahlia, 1984*).

وقد ساهمت دراسة كوزنتز Kuznets في زيادة القناعة بذلك، حيث يرى أن الـــدول الأوروبيـــة قـــد شهدت سوء توزيع الدخل في بداية مراحلها التنموية ، ثم تبع ذلك تحسن في توزيعـــه. ومـــع بدايـــة السبعينيات من القرن الماضي تزايد الاهتمام بدور البيئة في النمو، وهو ما أكد عليه تقريـــر "حـــدود النمو" في نادي روما ، مضيفاً بعداً جديداً للنمو يتمثل في حدود الاستغلال الاقتصادي للموارد الطبيعية القابلة للنضوب. ولم يستمر ذلك طويلاً بسبب العودة إلى التركيـــز علـــى "أولويـــات أهـــداف النمـــو الاقتصادي" والتي لاقت قبولاً عاماً في ظل تشجيع كل من الإدارة الاقتصـــادية الأمريكيـــة (رولانـــد ريجان) والبريطانية (مارجريت تاتشر) والعودة إلى نظرية تساقط النمـــو وتأجيـــل توزيـــع الـــدخل والتوظيف(*أحمد الكواز،2007*).

ويمكن القول بأن الأفكار المطروحة حول التنمية تبلورت في جيلين أساسيين هما :الجيل الأول (1950 – 1970) ، والجيل الثاني (1970 حتى الوقت الراهن) (*Gerald M. Meier and Joseph . Stiglitz,2001*).

لقد ساهم الجيل الأول في إحداث تحول هيكلي بواسطة التدخل الحكومي من خلال التخطيط والبرمجة للتنمية ، وقد استهدفت نماذج التنمية العمل على زيادة الدخل الحقيقي للفرد من خلال التركيز على العوامل التي من شأنها زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات تفوق معدل النمو السكاني ، بجانب التركيز على محور تراكم رأس المال.

أما فيما يتعلق بنظرة الجيل الأول حول صياغة السياسات الاقتصادية التجميعية بغرض التنمية فقد غلب عليها طابع التشاؤم من حيث إمكانية نجاح الدول النامية واستمرارها في زيادة صادراتها من السلع الأولية ، كما غلب عليها طابع التفاؤل من حيث قدرة الدولة والقطاع العام على تسريع وتيرة التنمية وكسر الحلقة المفرغة للفقر بواسطة الدفعة القوية (روز نشتاين رودان Rosenstein-Rodan) والنمو المتوازن (نيركسيه Nurkse) ، وبالتالي سيترتب على ذلك تكامل الطلب، ومن ثم زيادة الطلب التجميعي الذي يحقق الجهد الأدنى الحرج للخروج من فخ التوازن في المستوى الأدنى للدخل (ليبنشتاين Leibenstein) ، وبالتالي تحقيق شروط الإنطلاق (روستو Rostow) وكذلك مظاهر التخلف ومراحل التصنيع (جيرشنكرون A.Gerschenkron) ، ونموذج الفجوتين (شينريChenery)، وفرضية (بريبش – مردال – سنجر Prebish-Singer) حول معدل التبادل الدولي وإحلال الواردات(*علي عبد القادر ،2008*).

وقد تعرض الجيل الأول لانتقادات كبيرة ، نتيجة التركيز المفرط على رأس المال العيني وفشل العديد من تجارب التنمية وإخفاق آلية الدولة والتخطيط والتشوهات التي ترتبت على السياسات التجميعية والاختلالات المالية . وقد اعتمدت إسهامات هذا الجيل على القناعة بفشل السوق وانخفاض مرونة العرض والطلب وصعوبة تعزيز الصادرات ، وأن السبب في عدم تحقيق أهداف النمو والتنمية يرجع إلى عوائق هيكلية وتاريخية ومؤسسية.

أما الجيل الثاني (1970 وحتى الوقت الراهن) فقد تميز بالواقعية المستمدة من القواعد الأساسية للنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية ، ويرى أنصار هذا الجيل أن تفاوت الأداء التنموي بين الدول النامية لا يكمن في تفاوت الظروف والشروط الابتدائية بل في تفاوت السياسات المتبعة وفقر السياسات ،

وبالتالي يجب التركيز على الأسواق والأسعار والحوافز ، وعلى عكس الجيل الأول الذي أعتبر "اقتصاديات التنمية" علماً فرعياً من علم الاقتصاد ، يرى الجيل الثاني بعالمية النظر الاقتصادية النيوكلاسيكية، وبالتالي فإن قضايا التنمية تعتبر فرعاً من الاقتصاد التطبيقي للنظرية النيوكلاسيكية وليست بحاجة لعلم فرعي خاص بها. وعلى النقيض من الجيل الأول الذي ركز على النماذج الاقتصادية الكلية لعملية التنمية، فقد ركز الجيل الثاني على الدراسات التطبيقية على المستوى الجزئي لوحدات الإنتاج والأفراد المستهلكين واستخدام نماذج رياضية وقياسية اعتماداً على توافر المعلومات على مستوى الأفراد والوحدات الإنتاجية.

وقد تعرض الجيل الثاني للنقد أيضاً نتيجة السياسات التنموية المتبعة وما ترتب عليها من تشوهات الأسعار ، وارتفاع معدلات الحماية ، وأنماط السلوك الهادف للربح. ويرى أنصار الجيل الثاني أن فشل السياسات التنموية يرجع إلى عدم ملائمة وفشل السياسات الاقتصادية المحلية وليس الظروف الخارجية السلبية ، وأن الحل الوحيد يكمن في التحول من إستراتيجية التوجه للداخل إلى تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات ، والخضوع لبرامج التثبيت والتحول إلى الخصخصة واقتصاديات السوق(*Amatya Sen,1999*).

وقد استفاد أنصار الجيل الثاني من نظرية النمو الذاتي من خلال إيلاء أهمية لرأس المال البشري والتعليم وتبادل الأفكار على المستوى العالمي وحرية انتقال رأس المال عبر الحدود. كما تم استخدام بعض جوانب الاقتصاد السياسي الحديث في نمذجة سلوك الدولة من خلال دالة هدف تسعى لتعظيمها كما يفعل المستهلك النمطي ، وقد تم الاعتماد في ذلك على أساليب التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي من تكلفة المبادلات ، حقوق الملكية ، الحصول على الربح ، وهو الأمر الذي ترتب عليه إفراز حالات للدولة المشتتة بسبب إهمال التغيرات المؤسسية والتكنولوجية الذاتية.

ومع إدراك أنصار الجيل الثاني لإخفاق نظام الأسواق وعدم كمال المعلومات وزيادة المخاطر، فقد كان ذلك مبرراً لانتقال دور الدولة من التدخل الانتقائي إلى دور أكبر لتصحيح التشوهات المترتبة على اقتصاد السوق ، ولكن هيمنة المدرسة النيوكلاسيكية على مراكز صناعة القرار بشأن السياسات التنموية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية) حالت دون ذلك واستمر التركيز على إبراز مظاهر إخفاق الحكومة وليس السوق خلال التسعينيات من القرن الماضي.

وفي ظل إخفاق السياسات الاقتصادية المتبعة في تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية، كان لابد من إعادة النظر في تحديد العوامل المسئولة عن النمو والتنمية بخلاف السياسات الاقتصادية (العوامل الخارجية)، مما أدى إلى بروز مفهوم واسع للتنمية من حيث كونها "توسيع خيارات وحريات البشر" كما عرفها الاقتصادي "أمارتيا سن" الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998 والذي يرى أن تحقيق التنمية مرهون بتوسيع حريات البشر ، وقد وجد هذا المفهوم قبولاً دولياً ويعد من أهم التطورات الحديثة في الفكر التنموي والذي تم على أساسه صياغة أهداف الألفية الثالثة(*Amatya Sen,1999*).

الجزء الثالث: أشكال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

طبقاً لمفهوم روبرت موسجريف ، فإن الدولة الراعية هي التي تقوم بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية، وبناءً على ذلك فقد إتخذت الدولة العديد من أشكال التدخل في الحياة الاقتصادية عبر الزمان والمكان مثل الدولة الكينزية ، والاشتراكية، والوطنية، والتنموية.

1 – الدولة الراعية.

مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (الثورة الصناعية) بدأت بوادر الدولة الراعية في الظهور نتيجة المشاكل المتصلة بالتصنيع والعودة إلى نهج الممارسات الحمائية (F. List) وما ترتب عليها من آثار تمثلت في إصدار العديد من قوانين الحماية الاجتماعية في غالبية الدول الأوروبية. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية إكتمل الشكل النهائي للدول الراعية وبخاصة عقب صدور تقرير (Bevridge) الذي تضمن منظومة شاملة لنظام التأمين الاجتماعي والذي استمر العمل به لمدة ثلاثون عاماً لاحقة(*عبدالله مولة،2009*).

2 – الدولة الكينزية.

مع تنامي الفكر الكينزي(1940–1970) والمطالبة بتدخل الدولة على نطاق واسع من خلال تبني سياسات اقتصادية واجتماعية كلية بهدف زيادة حجم الطلب الكلي الفعال وإعادة توزيع الدخل لصالح محدودي الدخل وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتوظيف كامل، بدأت الدولة دورها الموسع في الإنفاق، مما ترتب عليه إضطراد في النمو الاقتصادي بشكل لم يسبق له مثيل (العهد الذهبي للنمو الاقتصادي)، وقد شمل النمو الدول النامية أيضاً رغم إتباعها "لإستراتيجية إحلال الواردات" في ذلك الحين. وفي ذلك يرى البعض أن النمو المحقق ترتب عليه توسيع ونمو التجارة على عكس أنصار المذهب

الليبرالي المروج لاتفاقية الجات آنذاك، والذي يرجع حدوث النمو الاقتصادي إلى نمو التجارة كسبب أساسي. كما يرى البعض أن سبب النمو الاقتصادي يعود إلى فاعلية النظام الاقتصادي الغربي في ذلك الحين (الدولة الكينزية والفوردية) ، والشرقي (الدولة الاشتراكية وفك الارتباط) ، وفي دول العالم الثالث (الدولة الوطنية وطموحات الحركات التحررية) (*امين سمير، 2006*).

3 – الدولة الوطنية.

مع حصول بعض دول العالم الثالث على استقلالها بنهاية الستينيات من القرن المنصرم، تطبع سلوكها بمزيج مختلط من الفكر الاشتراكي والكينزي المتنافسين على العرش التنموي(*حبيب كاظم ،2005*). حيث أخذت هذه الدولة من الفكر الاشتراكي التخطيط المركزي ، والاكتفاء الذاتي ، وعدم الاندماج في السوق العالمي ، والتأميم ، ومن الفكر الكينزي أخذت ما يرتبط بتحقيق أهداف التنمية (التوظيف الكامل) أو وسائلها (زيادة الإنفاق العام) أو نماذجها (نماذج النمو والتوازن هارود – دومار) (*زكي رمزي،1999*).

وقد حققت هذه الدولة إنجازات تنموية، ولكنها لم ترقى إلى الفكر الكينزي سواء في مجال النمو الاقتصادي أو التصنيع ، أو تحسين مستوى المعيشة . ومع بداية منتصف السبعينيات من القرن الماضي تعرض العالم لأزمة اقتصادية كبيرة نتيجة التخلي عن نظام بريتون – وودز لأسعار الصرف الثابتة ، وصدمتي أسعار النفط ، وتقلب أسعار السلع الأولية ، وصدمة سعر الفائدة عام 1980 بسبب السياسة الأمريكية المتشددة من الاحتياطي الأمريكي. وقد تمثلت نتائج هذه الأزمة في ثلاثة أبعاد أساسية: أزمة التمويل (عجز في الموازنات العامة) ، وأزمة الفعالية (فشل تحقيق الضمان الاجتماعي وفوارق الدخل) ، وأزمة المشروعية (عجز الدولة عن تحقيق أهدافها الكلية).

وفي العالم الثالث كانت نتائج الأزمة بارزة بوضوح حيث تصاعدت المديونية الخارجية، وأخفقت نماذج التنمية في تحقيق أهدافها المعلنة ، وهو ما يعني الفشل على المستوى الداخلي والخارجي باستثناء حالة بعض الدول في آسيا ، وهو الأمر الذي أدى إلى خضوعها لإملاءات المؤسسات الدولية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي(*زكي رمزي، 2001*).

4 – الدول التنمويـــة.

ترجع فكرة الدولة ذات الاتجاه التنموي إلى ألكسندر جرشنكرون (A. Gerschenkeron) وهى الدولة التي تستطيع قيادة عملية التصنيع بشكل معجل، وبخاصة عندما تأتي متأخرة فـــي طريـــق التصـــنيع والتقدم. كما يرى البعض (M.Castells) أنها "الدولة التي تؤسس شرعيتها بناءً علـــى قـــدرتها فـــي إطلاق عملية التنمية المتواصلة والتي لا تقتصر على معدلات النمو المرتفعـــة فـــي النـــاتج المحلـــي الإجمالي فقط ، ولكن بإحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلـــي وفـــي علاقتهـــا بالاقتصـــاد الدولي"، في حين يسند البعض أمثال بولاني وفيبر وهيرشمان مفهوم الدولة التنموية علـــى "التصـــور المؤسساتي" والذي يشير إلى علاقة تكاملية بين هياكل الدولة والتبادل عن طريق السوق وبخاصة في عملية التصنيع ، فالسوق يتوقف على أشكال الدولة وسياساتها ولا يعمل إلا من خلال تدخل مركـــزي مستمر وخاضع للرقابة ، وذلك حسب رأي بولاني ، في حين يرى هيرشمان إن ما تفتقر لـــه الـــدول النامية ليس رأس المال بل المقاولة ، وهو دور الدولة في جذب الفرص الاستثمارية من خلال معرفة دوافع المستثمرين إيجابياً أو سلبياً ومحاولة الملائمة معها(***محمود عبدالفضيل،2000***).

وجدير بالذكر وفي ضوء التجارب التاريخية لبعض الدول فمن الخطأ التوقع بتحقيق نمـــو أو تنميـــة واسعة دون تدخل الدولة. وليست العبرة بشكل التدخل، وإنما بنوعية ورشادة التدخل الذي يخلق قـــدرة تنافسية وليس أهداف أخرى مثل البحث عن الريع أو الربح.

وبمعنى آخر فإن دور الدولة في تحقيق التنمية يكمن في إدارة السياسات الاقتصادية التجميعية، وتوفير السلع والخدمات العامة، وشبكات الأمان الاجتماعي، والإشراف على تحول ملكية القطاع العـــام إلـــى الخاص، وتنظيم الاحتكارات الطبيعية، وإدارة ومراقبة المنافسة الاقتصادية.

والسؤال المطروح: كيف يمكن تهيئة الدولة للقيام بهذه الأدوار بحيادية وكفاءة؟

وهو ما يمكن بيانه من خلال استعراض بعض التجارب التنموية في الدول العربية (مصر) ومقارنتها بتجربة بعض الدول الآسيوية (كوريا الجنوبية) لمعرفة مواطن الخلل في إتساع حجم الفجوة التنمويـــة بينهما.

أولاً : التجربة التنموية الآسيوية ودور الدولة في الحياة الاقتصادية.

من الصعوبة تحديد الدور المسبق لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي دون الأخذ في الاعتبار ظروف كل دولة على حدة، من حيث المناخ الاقتصادي والسياسي والمؤسسي السائد في الدولة، وكذلك شروط التبادل الدولي والعوامل الأخرى ذات الصلة، ومن هذا المنطلق يمكن التعرف على ملامح التجربة الآسيوية، مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول المصنعة حديثاً منها (كوريا الجنوبية) على سبيل المثال. حيث يتجلى دور الدولة في التجربة الآسيوية واضحاً من خلال تقرير البنك الدولي حول معجزة شرق آسيا عام 1993 ، والذي يبرز بوضوح الدول الإيجابي للدولة في الحياة الاقتصادية، ويشير التقرير إلى أن القيادة الآسيوية في هذه الدول (شرق آسيا) كل على حده ، قد واجهت حاجات ملحة لترسيخ المؤسسات والنظام السياسي بها قبل عملية الانطلاق الاقتصادي، وقد تمثلت تحديات هذه الدول في تهديدات من الجار وأخرى من الأنظمة الشيوعية، وثالثة من التنوع العرقي وغير ذلك من التحديات التي كانت أهم الدوافع وراء إثبات المقدرة الذاتية على تحقيق التنمية. فقد وصف (G. Myrdal) في كتابه (الدراما الآسيوية 1960) دور الدولة إما بالدولة الرخوة (Soft State) أو بالدولة القوية (Hard state) حيث وصف دول شرق آسيا بالدولة القوية التي تلعب دوراً فعالاً في تنفيذ الأهداف الاقتصادية على عكس الدولة الرخوة (*Myrdal, G., 1960*).

حيث تبنت بعض الدول الآسيوية الصاعدة مزيد من السياسات الانتقائية والمستهدفة تحقيق تنمية حقيقية على الصعيد الداخلي والخارجي. ومن تلك السياسات الاهتمام برأس المال البشري من تعليم وصحة وإسكان وغيره ، والاستثمار في البنية التحتية وتهيئتها للتصنيع والصادرات، والاهتمام بسياسات التعليم والبحث العلمي والتكنولوجي وزيادة الإنفاق عليه، والاهتمام بالسياسات المالية والنقدية ذات الأثر على الأجور والأسعار والإدخار، بجانب السياسات الصناعية والزراعية وبعض السياسات الاجتماعية الأخرى.

أما على المستوى الخارجي فقد استطاعت الاستفادة بشكل كبير من الانفتاح الخارجي في مجال التجارة الخارجية من خلال إتباع سياسة الحماية استناداً على أفكار (F. List) الخاصة بالحماية المؤقتة والاستعداد للمنافسة الدولية. وهو ما قامت كوريا الجنوبية بتطبيقه بالفعل ، فلم تلجأ إلى تحرير الواردات إلا بعد اكتساب القدرة على التصدير والمنافسة ، ومراعاة المصالح الوطنية وأصدرت العديد

من التشريعات الجديدة وتعديل في التشريعات القائمة لتحقيق هذا الهدف على مراحل، مستندة في ذلك على التجربة اليابانية في سياسة الحماية من قبل خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. أي أن ذلك تم من خلال مرحلتين ، الأولى وهى سياسة الحماية أولاً ، ثم التصدير بعد التأكد من القــدرة على المنافسة الدولية ثانياً ، وقد كان للدولة دور بارز في هذا النجاح من عدة مناحي ، من خلال دعم المزايا النسبية لبعض الصناعات التقليدية والحفاظ على مستوى متدني وثابت للأجور، واستقرار سعر الصرف، والإعفاء من الرسوم الجمركية للواردات الضرورية كمدخلات للصناعة ، وتكوين منــاطق حرة ، وتقديم تسهيلات ائتمانية للمصدرين، والاهتمام بقطاع التصدير من الناحية المؤسسية والمالية ، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد نجحت في عدم الوقوع في فخ المديونية الخارجية على عكس دول أخرى نامية ، وقامت بتشجيع الادخار والاستثمار وتطوير سوق الأوراق المالية ، وتكوين رصيد هام من الاحتياطيات الدولية حتى لا تلجأ للقروض قصيرة الأجل بتكاليف مرتفعة ، وقدمت العديد من الحوافز والتسهيلات الاقتصادية للمساهمة في عملية التنمية من خلال ضوابط معينة للإلتزام بها.

وجدير بالذكر أن هذه الدول لم تطبق النظام الاقتصادي الليبرالي طبقا لنصائح صندوق النقد والبنــك الدولي الداعية إلي عولمة الليبرالية الاقتصادية الجديدة , بل اتخــذت إجــراءات تحمــي صــناعاتها وفرضت ضرائب علي وارداتها بما يتعارض مع مطالب الليبراليين الجدد , فليس من المنطقي تطبيق قواعد تجارية موحدة علي جميع الدول بغض النظر عن مستوي التطور الذي حققته كل منها وظروف كل دولة.

كما يرى البعض, أن النجاح الذي حققته دول شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة لم يكن بفعل اعتمادها المفرط علي آليات السوق, بل من خلال السعي بجميع الوسائل لترويض قوي السوق والتحكم في مساراتها وتسخيرها لخدمة التنمية. وقد قلل البنك الدولي من شأن لجوء حكومتي كوريا الجنوبية وتايوان إلي التدخل بشكل حاسم في عمل الأسواق من أجــل إنجــاز التصنيع ، وهو ما يؤكد أن وصايا الليبرالية الجديدة وقوانين العولمة غير قابلة للتعمــيم , لقــد أثبتت التجارب أنه لا سبيل لإصلاح فشل السوق سوي بالتدخل الحكومي. ومثال ذلــك تــدخل الحكومة الأمريكية لإنقاذ المؤسسات المالية في الأزمة الاقتصادية العالمية عــام 2009 التــي

أثرت على أسواق العالم , وتحملت حكومة واشنطن العبء المالي الأكبر لتفادى الأزمة ووضعت قواعد وشروط تلتزم بها إدارات هذه المؤسسات , واضطرت الحكومات الأوروبية للسير في نفس الطريق.

ومما سبق يتضح أن الدولة التنموية متمثلة في التجربة الآسيوية كانت على مستوى عالي من الأداء والقدرة على التكيف مع متطلبات التنمية الداخلية والخارجية، ولكن رغم هذا النجاح النسبي، فإن هناك بعض الممارسات السلبية التي تقلل من درجة فعاليتها في حالة استمرارها. ومن هذه الممارسات طبيعة النظام السياسي للدولة والتي ظهرت بوضوح أثناء الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 بسبب نظام الحكم غير الديمقراطي ونقص الشفافية والفساد والتعسف وكبح الحريات وهو ما يؤثر على مشروعية الدولة(*ماتيا سن ،2004*). ومن ناحية أخرى فإن سلوك الأعوان الاقتصاديين تجاه تدخل الدولة وعدم الاستجابة لمراقبة الدولة لهم والحصول على المعلومات الصحيحة عن توقعاتهم ، حيث قد يلجأون إلى تشويه المعلومات حسب نظرية التوقعات العقلانية. هذا بجانب ضعف الدولة في مراقبة البنوك والأسواق المالية بسبب التوافق والتواطؤ بين الدولة والمؤسسات وهى سمة من سمات الدولة التنموية قد يمكن إعادة النظر فيها في المستقبل. كما شاب التجربة الآسيوية قصوراً واضحاً في مسألة توزيع الدخل وعدم تطور نموذج التوزيع لصالح الفقراء، مما يؤثر على مشروعية الدولة. وهو الأمر الذي يستلزم مراجعة نقدية لآليات وسلوك الدولة التنموية من خلال ما يعرف بنظريات الضبط والتقنين(*زكي رمزي،2000*) وفي ضوء ما سبق فإن نموذج الدولة الآسيوية يشكل نمطاً خاصاً من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

1- تجربة كوريا الجنوبية التنموية ودور الدولة كمثال من التجربة الآسيوية.

مع احتلال اليابان لكوريا عام 1910 قامت اليابان بإصلاحات جوهرية في كوريا الجنوبية وبخاصة في مجال التشريعات والقضاء والقطاع الزراعي، ومع خروج اليابان من كوريا عام 1945 قامت سلطات الاحتلال الأمريكية باستكمال برامج الإصلاح الزراعي وتشجيع انتقال رأس المال من القطاع الزراعي إلى الصناعي ، ومع حصول كوريا على الاستقلال عام 1945 لم يكن الوضع الاقتصادي والسياسي مستقراً إلى حد كبير ، وتم الاعتماد في بادئ الأمر على المساعدات والقروض الأمريكية للفئات ذات الارتباط بمؤسسة الحكم ، ثم دخل الاقتصاد عام 1959 مرحلة الكساد (*احمد الكواز،2007*).

ومع تولي الجنرال (Park Hee) السلطة عام 1961 قام بإصلاحات اقتصادية هامة مستنداً على تجارب اليابان وتركيا والصين من قبل ، فقد تم الإعلان عن خطة خمسية بالتركيز على المشروعات الكبيرة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار. كما أصدر العديد من القوانين ضد الثروة غير المشروعة ومناصفة هذه الثروة مع أصحابها كحل بديل لهم عن السجن مدى الحياة ، وقد ساهم ذلك في زيادة الاستثمار بعد ذلك ، بجانب دور المساعدات الأمريكية وتحفيزها على تبني سياسة تنموية تخفف من المساعدات الأمريكية لاحقاً ، كما كان للثقافة الكونفوشوسية دوراً واضحاً في تعزيز سلوكيات العمل.

وقد برز دور الدولة واضحاً من خلال تتابع الخطط الاقتصادية الخمسية (سبعة خطط) وتدرجها تجاه تحقيق الأهداف المحددة بوضوح وتصور مسبق في إطار إستراتيجية بعيدة المدى. وقد عملت الدولة على إيجاد المناخ الملائم للتصنيع من خلال التدخل الحكومي والاستثمار في الصناعات الرائدة بنسب كبيرة (40% من إجمالي الاستثمارات العامة) ، وتم توفير المدخلات للصناعات المستخدمة بأسعار مناسبة ، بجانب خضوع المعاملات الاقتصادية للرقابة السعرية بشكل تدريجي للحفاظ على الأهداف الاجتماعية ، وفي مجال السياسات الاقتصادية القطاعية كان التركيز أولاً على الصناعات كثيفة العمل (الغزل والنسيج) ثم الانتقال للصناعات كثيفة رأس المال (الكيماويات) ولم يحدث الانتقال إلا بعد ارتفاع معدل الأجور وتزايد التراكم الرأسمالي(*احمد الكواز، 2007*).

وفي مجال السياسات التجارية تم الاعتماد على سياسة إحلال الواردات التي تمر أولاً بإنتاج السلع الاستهلاكية ثم الوسيطة ثم الرأسمالية. ومع بداية الستينيات وضعت قاعدة للصناعات التصديرية من خلال تشجيع الصادرات عن طريق سلسلة من الحوافز مثل خفض الضرائب على المصدرين، وتمويل الواردات من أجل الصادرات، استثناء من ضرائب الشركات ، ومعاملة تحفيزية خاصة للمصدرين، وتأمين الصادرات، قروض الصادرات، مؤسسات تشجيع التجارة ، وغيرها من الحوافز بهدف زيادة الصادرات. ولم تتبع كوريا سياسة حرية التجارة الحيادية من حيث تشجيع الصادرات والواردات على حد سواء ، فقد كانت الواردات خاضعة للحماية حتى عام 1967 من خلال قوائم إيجابية (مواد أولية، الطاقة، السلع الوسيطة والرأسمالية) لتوفير المستلزمات للسلع التصديرية ، ولتحقيق هذا الغرض، تم الإعفاء من التعريفة ، وتحرير سياسة التراخيص ، مع وضع قيود على استيراد المنتجات الزراعية ،

وبعد عام 1967 وحتى الآن تم التحول إلى القائمة السلبية بهدف حماية الصناعات المحلية من المنافسة الدولية غير العادلة وتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات (*احمد الكواز، 2007*).

ثانياً : تجربة الدول العربية التنموية ودور الدولة في الحياة الاقتصادية.

مع حصول غالبية الدول العربية على استقلالها مع بداية السبعينيات من القرن الماضي ، بدأت جهودها نحو التنمية في مجالات متعددة ، ولتحقيق ذلك كان لابد من الاستيراد أو التصنيع المحلي، حيث اعتمدت مثلها مثل العديد من الدول إستراتيجية إحلال الواردات مثل حالة كوريا الجنوبية في بداية مراحل التنمية. ومع تدهور معدل التبادل الدولي ضد أسعار السلع الزراعية لصالح الدول الصناعية، كان لابد عليها من تخفيف الواردات غير الأساسية لصالح عملية التصنيع من خلال فرض تعريفة جمركية (الحماية) على أن يتم إنتاج السلع الاستهلاكية ثم الوسيطة محلياً ، وبالتالي يتم توفير العملات الأجنبية واستثمارها لأغراض استيراد المستلزمات الصناعية (***Prebisch, R., 1970***). وقد استمرت في إتباع إحلال الواردات حتى السبعينيات من القرن الماضي، ثم واجهت انتقادات كبيرة من حيث عدم قدرتها على فتح أسواق خارجية أو المساهمة في تعزيز الصادرات، وما ترتب عليها من عجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، والمبالغة في تحديد أسعار الصرف مما أثر سلبياً على الصادرات، وخلق مراكز احتكارية ساهمت في نشوء ظاهرة البحث عن الريع (*احمد الكواز، 2006*). وفي ضوء ذلك لجأت بعض الدول العربية للحصول على القروض والمساعدات الخارجية لمعالجة العجز في الموازنات العامة وموازين المدفوعات، والتي ارتبطت وما تزال بشروط قاسية (خطاب النوايا) ، وما ترتب على التحول من إحلال الواردات لصالح تشجيع الصادرات من آثار لاحقة ، بالإضافة إلى الآثار الأخرى الناجمة عن انضمام غالبية الدول العربية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية عام 1995 والتي كان لها أثر سلبي على اقتصاديات بعض الدول العربية.

1- التجربة المصرية التنموية ودور الدولة كمثال من التجربة العربية.

يرجع تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى فترة حكم محمد علي (1805-1848) ، رائد الصناعات الحديثة في مصر، والتي واجهت إجهاضاً من الغرب في شتى مراحلها، ومع نهاية حكم محمد علي وظهور نظام جديد عام 1952 تنامي دور الدولة في الحياة الاقتصادية وبخاصة بعد عام

1957، حيث اتخذت الدولة عدة ملامح منها سيطرة القطاع الخاص، تزايد دور الدولة ، التخطيط المركزي، الانفتاح الاقتصادي، والإصلاح الاقتصادي وبرامج البنك والصندوق الدولي.

وفي بداية الأمر اقتصر دور الدولة على الاستثمار في البنية الأساسية والري والخدمات الاجتماعية بوجه خاص ، مع ترك باقي الأنشطة للقطاع الخاص. كما توجهت السياسة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص من حيث تخفيض الضرائب، وخفض الرسوم الجمركية على السلع الرأسمالية المستوردة، ورفع التعريفة الجمركية على السلع المنافسة للقطاع الخاص، كما عكست هذه الفترة مرحلة "التمصير"، وتم صدور قانون الإصلاح الزراعي والذي قام بدوره بتفتيت الملكية الفردية، مما أثر على ضعف القوة الاقتصادية لملاك الأرض(*احمد الكواز، 2006*).

وعقب قرار التأميم لشركات بريطانيا وفرنسا عام 1957 ، أعلنت الحكومة عن خطتين خمسيتين للقطاع الزراعي والصناعي، ثم تم بعد ذلك تبني الخطة الاقتصادية الخمسية القومية التي بدأت 1961/1960 – 1965/1964. وبدأت الدولة في تعزيز دورها بالنشاط الاقتصادي من خلال التخطيط الاقتصادي الشامل وتم إنشاء لجنة التخطيط القومي والتي بدأت عام 1960 بهدف إعداد خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية طويلة الأجل ، وخلال تلك الفترة كانت مساهمة القطاع العام مرتفعة وتشكل حوالي 74% من التكوين الرأسمالي.

وخلال فترة التخطيط المركزي ، تدخلت الدولة في الحياة الاقتصادية مباشرة ، من خلال تأميم بنك مصر والبنك الأهلي، ثم تبع ذلك موجات كبيرة من التأميم ، وبعد ذلك تم تحجيم القطاع الخاص، بناءً على قناعة أيديولوجية بأن التنمية لا يمكن تركها للقطاع الخاص بل يجب اعتمادها على الاشتراكية. وتعتبر هذه الخطة هي الوحيدة التي تم تنفيذها من الخطط الاقتصادية المركزية حيث بلغت نسبة الاستثمارات العامة فيها حوالي 90% من إجمالي الاستثمارات من عام 1960–1973. وقد لعبت الدولة دوراً واضحاً خلال الفترة من عام 1960–1973 حيث اتسمت بغلبة الاعتبارات السياسية على الاقتصادية. كما كان هناك مغالاة في أهداف الخطة الخمسية الوحيدة المنفذة ، حيث شملت التصنيع الثقيل والتشغيل الكامل، وتمويل السد العالي، وتوسيع الرقعة الزراعية، وصناعة إحلال الواردات وتشجيع الصادرات وتراجع موارد الموازنة من خلال حرب اليمن وزيادة الإنفاق العسكري، واستخدام القطاع العام لامتصاص العمالة وليس الإنتاجية والكفاءة.

كما كان من نتائج هذه الفترة تراجع الواردات بسبب غياب التمويل، وتواضع نسبة الأجور من الدخل القومي ، واستمرت الصناعات الاستهلاكية تمثل ثلثي القيمة المضافة الصناعية ، والصناعات الوسيطة الثلث ، والصناعات الرأسمالية تمثل حوالي 3%، مما كان له تأثير بالغ على عدم نجاح سياسة إحلال الواردات وتحولها بالتدريج نحو الصناعات الرأسمالية (محلياً) أو انتقالها للسوق الخارجي(محمود عبدالفضيل، 2005).

أما الفترة 1973-1980 (سياسة الانفتاح الاقتصادي) فقد عانت خلالها الدولة من أعباء حرب 1973 وانخفاض معدل النمو والادخار، لذلك قررت الدولة التخلي عن نظام التخطيط المركزي لصالح الانفتاح الاقتصادي. وقد تجسدت ملامح الانفتاح الاقتصادي في ورقة أكتوبر 1974 القائمة على الحرية الاقتصادية والسياسية وتعدد الأحزاب السياسية وتشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة وإعادة النظر في دور القطاع العام، وتناسب التنمية الاجتماعية مع التنمية الاقتصادية، ووضع أولويات للخطة الاقتصادية (الصناعة، الزراعة، النفط والطاقة والسياحة). وخلال هذه الفترة واجه الاقتصاد المصري العديد من المشاكل الاقتصادية وبخاصة في القطاع الخارجي وعجز ميزان المدفوعات وزيادة خدمة الدين الخارجي وارتفاع الأسعار وعجز الموازنة العامة.

ومنذ عام 1980 وحتى الآن شهد الاقتصاد المصري حزمة من برامج الإصلاح الاقتصادي الموقعة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام 1991 والمعروفة "ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي" بعد سلسلة مفاوضات مع الصندوق الدولي، وقد تركزت إجراءات الإصلاح الاقتصادي في توحيد أسعار الصرف، إصدار القوانين بشأن القطاع العام، التوجه للخصخصة، رفع سعر الفائدة، التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، تحرير التجارة والتعريفة الجمركية(إجماع واشنطن)(Abdel Khalek, G., 2001).

كما أن الفرق بين إجماع واشنطن وإجماع واشنطن المعدل لا يعكس سوى الإقرار بأن فكرة الغلبة لآليات السوق ليست صحيحة وهو ما يستدعي التعامل مع قضية التكامل بين الأدوار المختلفة للدولة وآليات السوق لتحقيق المصلحة العامة. وقد دفع هذا مجموعة من الاقتصاديين من دول متقدمة ونامية إلى طرح بديل في 2004 هو "توافق آراء برشلونة" الذي وضع أجندة إصلاح جديدة تركز على النمو والتنمية، ولا تمثل نموذجا وحيدا للتنمية، بل تعترف بالاختلافات بين أوضاع الدول النامية. هذا الفرق

بين مكونات ما يطلق عليه إجماع واشنطن والنسخة المعدلة منه، هو في حقيقة الأمر ما شهدته تجربة التحول في الحالة المصرية نحو آليات السوق بدون ضوابط وما ترتب عليها من مظاهر الفشل السوقي (كان لكل من بول ساموبلسون وماسجريف دوراً كبيرا في بلورة ما يعرف بنظرية الفشل السوقي في الأدبيات الاقتصادية).

وقد تمثلت أهم مظاهر الإخفاق في الأداء التنموي المصري فيما يلي (*عزت قناوي، 2014*) :-

- تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص.
- ضعف عمل المؤسسات العامة واتسامها بالعشوائية في التطبيق.
- ضعف الهياكل والبنية الأساسية وانتشار ظاهرة العشوائيات في مجال الإسكان.
- عدم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين فئات المجتمع وانتشار ظاهرة العمل غير الرسمي.
- عدم استقرار التشريعات والقوانين وتضاربها.
- إهمال كبير في تنمية الموارد البشرية وهجرة الأدمغة والكفاءات العلمية للخارج.
- تزايد الفجوة بين الجنسين وتزايد معدلات النمو السكاني.
- تدنى مستوى الصحة والتعليم بجميع مراحله.
- التحول من الاحتكار الحكومي إلى الاحتكار الخاص.
- تزايد معدلات التضخم والبطالة والفقر وضعف مستوي الأجور.
- التفاوت الكبير في توزيع الدخول نتيجة سوء توزيع للدخل وانخفاض متواصل في معدل النمو الاقتصادي.
- عدم الاستقرار الاقتصادي وتضارب السياسات الاقتصادية والاستثمارية.
- ضعف المدخرات المحلية وتراجع معدلات الاستثمار المحلي.
- تدهور شروط التبادل التجاري وعدم استقرار سعر الصرف وتدهور قيمة العملة المحلية.
- التخلي عن السياسات الحمائية والدعم والتوجه نحو التحرير الاقتصادي في إطـــار الإصـــلاح الاقتصادي وبرنامج إعادة الهيكلة وتطبيق برامج الخصخصة.
- اللجوء إلى القروض الخارجية وتزايد خدمة الديون الخارجية والتبعية الاقتصـــادية والماليـــة والتجارية والغذائية.

- العولمة وما ترتب عليها من تدخل في الشئون الداخلية علي حساب المصالح الوطنية.
- التأثر الشديد بالأزمات الاقتصادية العالمية المختلفة.

هذه المظاهر الخاصة بالإخفاق التنموي تعود بصورة أساسية لغياب تصور واضح لدور الدولة في ظل التحول نحو اقتصاديات السوق بدون ضوابط بالإضافة إلى التلازم بين صناعة السياسة وجماعات المصالح على نحو أضر بآليات السوق وبعملية التدخل الحكومي.

لقد أخفق نموذج التنمية الرأسمالية في مصر في صيغته الليبرالية الجديدة لأن شروط تطبيقه بنجاح لم تكن ملائمة لواقع المجتمع المصري , فقد أدت إجراءات التثبيت الاقتصادي إلي انكماش كبير, ودخل الاقتصاد في حالة ركود طويل, أما الافتراض بأن انسحاب الدولة من الاستثمار الإنتاجي والإنتاج المباشر من شأنه أن يفسح المجال أمام القطاع الخاص ويطلق طاقاته , فقد تراجع الاستثمار الخاص مع تراجع الاستثمار العام, وتراجع مستوي الأداء الاقتصادي. كما أن فرضية تحرير التجارة والاندماج في السوق الرأسمالي أنها ستؤدى إلي المنافسة التي تحفز النمو وترفع الكفاءة بما يؤدي إلي التنمية لم تتحقق , لأن الصناعات الوطنية واجهت منافسة غير متكافئة قبل أن تتأهل لدخول السوق ، كما أن فرضية تراجع مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي والحد من دور التخطيط وإطلاق المجال أمام قوي السوق, سوف يقوي المنافسة التي تعزز التنمية وتحسن الكفاءة لم تتحقق أيضاً , بل حدث عكس ذلك , فقد أصبح المجال متسعا أمام فوضي السوق وقيام احتكارات, وفشل قانون تعزيز المنافسة ومنع الاحتكارات الصادر عام 2005 في معالجة هذه المشكلات.

ومع عدم نجاح النموذج الرأسمالي وسياسة الانفتاح وتحرير التجارة المطلق وتعليمات البنك وصندوق النقد الدوليين, في تنمية جادة تساهم في نهضة البلاد, وتحقق توزيعاً عادلاً لدخول المصريين, كان البديل الوحيد للتنمية في مصر هو التنمية المستقلة المعتمدة علي المصريين وثرواتهم, وليس علي وصايا الصندوق والبنك الدولي والمؤسسات المالية التابعة لها. ولم يكن كل ذلك استثناء أو حالة خاصة بمصر وحدها, فقد شاركها في ذلك عدد كبير من الدول النامية,

لذلك كانت الحاجة ملحة لنموذج تنموي بديل يعرض تجارب وخبرات دول نامية كثيرة, حققت نهضة اقتصادية ونموا كبيرا بالاعتماد علي الجهود والإمكانيات الذاتية(*إبراهيم العيسوي،2010*).

ويرى البعض أن التحولات الحالية في الاقتصاد المصري تمثل انتصارا لأنصار التوجه الفكري اليميني الذي يتبنى سياسة الأسواق الحرة والاندماج في الاقتصاد العالمي على حساب أنصار التوجه اليساري الذي يتبنى سياسة سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج والتنمية الوطنية المستقلة. كما يمثل انتصارا على المستوى العالمي وليس فقط على المستوى المحلي، فكل الدول التي كانت حتى الستينات والسبعينات تتبنى التنمية الوطنية المستقلة بقيادة الدولة أصبحت اليوم تتبنى سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة. ويستند أنصار التوجه اليساري على أطروحة مدرسة التبعية التي ترى أن الارتباط بالسوق العالمي يزيد من تخلف البلدان النامية نتيجة التبادل غير المتكافئ بين المراكز الرأسمالية المتقدمة الصناعية وبين الدول النامية. والحل بالنسبة لهؤلاء هو فك الارتباط مع السوق العالمي من خلال سياسة إحلال الواردات، بمعنى أن يصبح الاقتصاد المحلي صورة مصغرة من الاقتصاد العالمي يتم فيه إنتاج كامل احتياجات الاقتصاد من السلع الاستهلاكية إلى السلع الإنتاجية ومستلزمات وأدوات الإنتاج. ويدعو أنصار هذه المدرسة إلى تبنى نموذج التنمية الوطنية المستقلة ، وهو ما يستلزم سيطرة الدولة على الاقتصاد، فتطوير الصناعة والزراعة يستدعي استثمارات ضخمة ويستدعي أيضا تخطيطا مركزيا يتم على أساسه التحويل الواعي للاقتصاد في اتجاه التنمية المستقلة(*أميره الحداد،2011*).

وكما هو واضح فإن تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي لا تتماشى مع رؤية أنصار التوجه اليساري ولا مع رؤية أنصار التوجه اليميني الليبرالي ، فالاقتصاد العالمي بالفعل يتحول من هيمنة رأسمالية الدولة الوطنية إلى هيمنة السوق الحر والاندماج، ولكنه تحول ذو طبيعة مركبة وغير متكافئة. فقد تحدث طفرات من النمو الاقتصادي والتصنيع، ولكن هذه الطفرات لها طبيعة مؤقتة وسرعان ما تتحول إلى أزمات كبيرة. والنمو الذي يحدث يكون نموا في قطاعات محددة ومناطق معينة ترتبط بالسوق العالمي وتوسعاته ، في حين يسود الفقر والتخلف مناطق وقطاعات أخرى. الأمر الذي يدعو إلى البحث عن نماذج جديدة للتنمية أو تطوير ما هو سائد منها.

خلاصة القول: أن سياسة البنك والصندوق الدوليين هي وراء الإخفاق التنموي الذي تعاني منه أغلبية الدول النامية, وأن نظرية "المزايا النسبية" المروج لها من النيوكلاسيك هي نظرية تحافظ على استمرار وضع التخلف للدول النامية ولا تنصح بتغييره. فالشرط الأولي لتحقيق تنمية ناجحة في الدول النامية هو إتباع سياسة تنموية نشيطة مناقضة لمنطق التكيف الهيكلي ونظرية المزايا النسبية(عزت قناوي، 2014).

ومما سبق يتضح عدم توفر الشروط الأولية الضرورية للنمو والتنمية في الدول العربية بالمقارنة بالتجربة الآسيوية ، هذا بجانب استفادة الدول حديثة التصنيع من خبرات الدول المستعمرة لها (اليابان)، في حين رفضت الدول العربية تبني هذا النهج ، وتبنت النموذج الشرقي الذي اعتمد على تسليم المشروعات الجاهزة دون تكييف التكنولوجيا الشرقية مع متطلبات البيئة المحلية العربية، ومن ناحية ثالثة استطاعت دول شرق آسيا الاستفادة من الأزمات الإقليمية والدولية وتبنت سياسة الحوافز لمعالجة المشاكل الاقتصادية على عكس معظم الدول العربية التي تعتمد على الدخول الريعية (عوائد النفط والمساعدات الخارجية ومساعدات الدول النفطية وتحويلات العاملين بالخارج) وبالتالي أخفقت في مواجهة التحديات الاقتصادية وآليات علاجها.

الجزء الرابع : الشروط الداخلية والخارجية المحددة للنمو والتنمية (مقارنة مصر مع كوريا الجنوبية).

تزايد الاهتمام بالسياسات الاقتصادية في ظل النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية ودورها من حيث علاقتها بالنمو والتنمية وذلك بعد تبنيها من قبل المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والترويج لها بشكل كبير من حيث ملاءمتها للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والقدرة على سداد المديونية الخارجية. ورغم معارضة بعض الأطراف من داخل هذه المؤسسات الدولية تجاه تطبيق هذه السياسات الاقتصادية ، إلا أنه في ظل استمرارية إتباع هذه السياسات والسير وراء نصائح وتوجيهات المؤسسات الدولية لم يتبين نجاح هذه السياسات في تحقيق النمو والتنمية المستدامة للدول النامية بعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الأسواق بشكل فجائي (أسلوب الصدمة) وليس بالتدريج أو الانتقاء(احمد الكواز،2007)، ونظراً لاقتصار هذه السياسات الاقتصادية على الشروط والعوامل الداخلية والقناعة بالتقاء معدلات النمو بين الدول عبر الزمن

(Convergence) فقد تبين من تجارب الدول الأخرى التي تبنت هذه السياسات الداخلية صعوبة تحقيق هدف الالتقاء، بسبب وجود عوامل خارجية أخرى مؤثرة على محددات النمو في إطار ظروف التباعد (Divergence) ، ومن هذه العوامل، الحروب والصدمات الخارجية والاتفاقيات الدولية، والعولمة ، والهبات والموارد الطبيعية وكلها لها تأثير على الأداء التنموي(*احمد الكواز،2007).*

وهذه الشروط الداخلية والخارجية متصلة وليست منفصلة فهي متشابكة وذات تأثير متبادل، فقد تكون السياسات الاقتصادية جيدة التصميم، ولكن سوء المؤسسات التي تعمل في إطارها يلغي آثارها الإيجابية، وقد تكون المؤسسات جيدة ، ولكن الصدمات الخارجية التي تتعرض لها تعمل على تحييد عمل هذه المؤسسات. كما قد تؤثر الاتفاقيات الدولية وما ينتج عنها من سياسات مثل العولمة الاقتصادية تأثيراً سلبياً على السياسات الاقتصادية المتبعة محلياً.

أولاً : الشروط الداخلية المحددة للنمو والتنمية.

في ضوء ما سبق يمكن استعراض أهم الشروط الأولية (الداخلية) وبيان مدى تأثيرها على النمو والأداء التنموي كعوامل مفسرة لتفاوت الأداء التنموي من خلال مقارنة بين التجربة الآسيوية (حالة كوريا الجنوبية) والتجربة العربية (حالة مصر) في ضوء عدد من المؤشرات (27 مؤشر) وذلك كما يلي :-

الشكل (1) : الاتجاه الوظيفي للنمو– تجربة البلدان المصنعة حديثاً في شرق آسيا

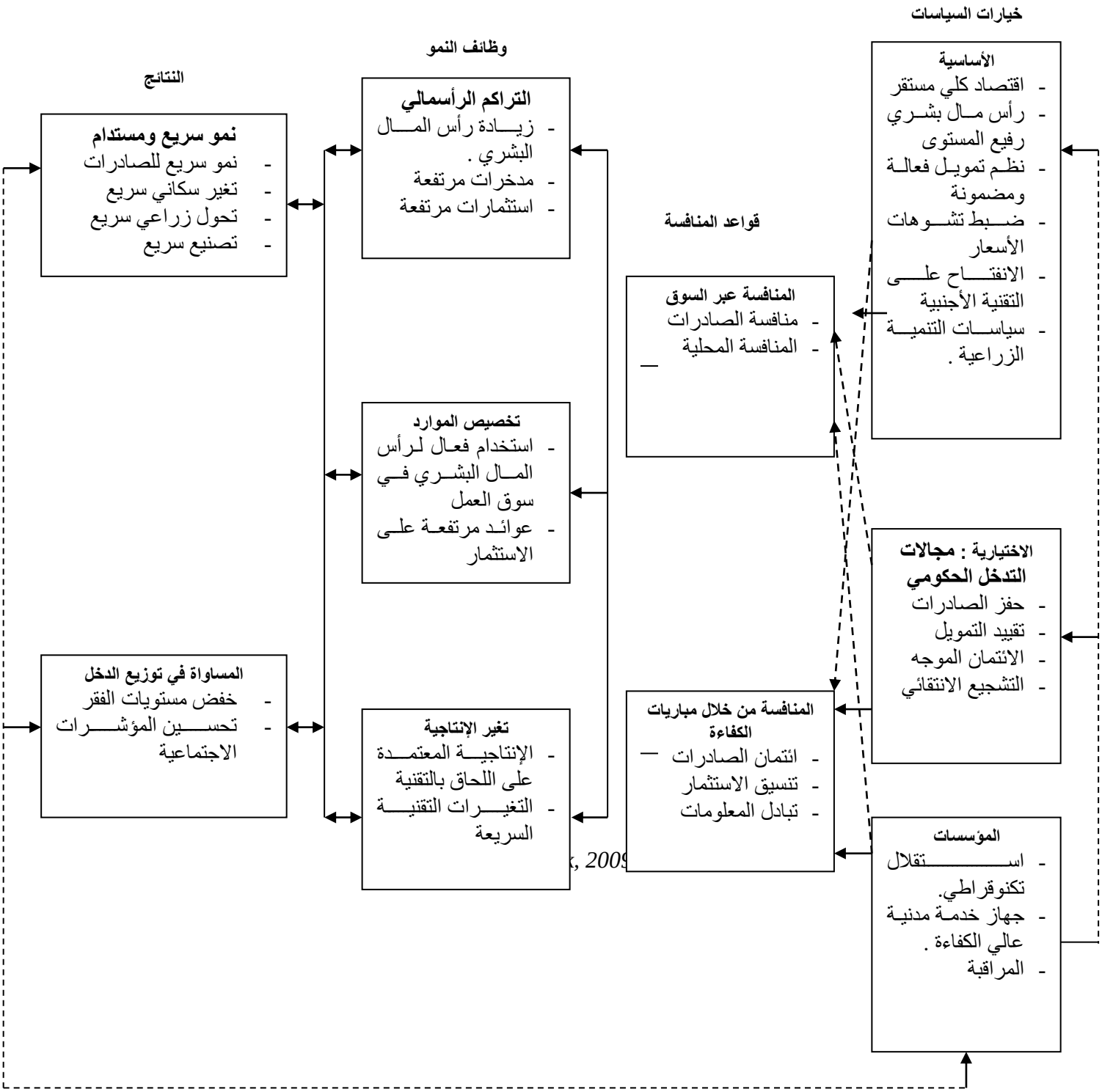

الشروط الأولية وتفسير تفاوت الأداء التنموي من خلال مقارنة بين التجربة الآسيوية (حالة كوريا الجنوبية) والتجربة العربية (حالة مصر)

م	مؤشر المقارنة	كوريـــــا الجنوبية	مصـــــــر
1-	الشروط المسبقة للنمو الاقتصادي وملائمة المؤسسات(احمد الكواز،2007)	- توفير الشروط المسبقة للنمو مثـل قاعـدة بشرية متطورة، مؤسسات راسخة، قـوانين وقضاء مستقل ، خصخصة مشروطة ، تقدم تكنولوجي ، الحكم الرشيد ، المساواة بـين الجنسين ، ضبط الأسواق ، سياسة حـوافز متكاملة في جميع القطاعات الاقتصـادية ، توسيع الحريات العامة ، الشفافية ، الحد من البيروقراطية ، حقوق الملكيـة ، مسـاهمة المجتمع المدني(أماتيا سن،1999). - وبالرغم من الاتفاق العام حول دور وأهمية المؤسسات في إحداث التنمية ، إلا أن هناك عدم اتفاق حـول المقصـود بالمؤسسـات الملائمة والمثلي وآليات بناءها. - هناك اختلاف بين دور الشروط الأولية في إحداث النمو والتنمية بين الـدول الناميـة والمتقدمة بسب اختلاف الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فـي كـل منها، حيث تلعب هذه الشروط دوراً هاماً في تحييد أثر السياسات الاقتصادية على النمو. - تزايد دور المؤسسات فـي ظـل التـدفق المعلوماتي ، وإتباع سياسـات الحـوافز ، وتنمية المهارات ، وجودة الهياكل التنظيمية. - تتسم المؤسسات القائمة بـالقوة والتنظـيم التكنولوجي المتطور في ظل احترام القانون والكفاءة الإدارية.	- غياب الشروط المسـبقة للنمـو الاقتصادي ، مثل الخصخصة بلا شروط ، عدم وجود مؤسسـات اقتصادية وتجاريـة وصـناعية راسخة ، عدم تفعيـل القـوانين المنظمة للمنافسة والاحتكار، فشل الأسـواق ، ضـعف التطـور التكنولوجي ، التراخي الشديد في بناء رأس المال البشري ، تزايد معدلات الفقر والبطالة ، الفساد ، الإقصاء الاجتماعي. - ونظراً لتحول مصر من نظـام مركزي إلى نظام السـوق فقـد يكون من الصعب أو المستحيل إعادة تأهيل المؤسسات في الأجل القصير ، بل على المدى الطويل من خلال الاعتماد علـى تبنـي أسلوب "المؤسسـات الانتقاليـة وليس المؤسسات المثلي حسـب التجربة الصينية وهو ما لم تفعله مصر حتى الآن بل اعتمدت على نفس النهج القـائم فـي نظـام التخطيط المركزي وتجاهلـت شروط النمو في ظـل اقتصـاد السوق، مما أدى إلى الفشل في تسريع التنمية. - إخفـاق المؤسسـات وانعـدام التركيبة المؤسساتية الموسعة كان سبباً أساسياً في تردي السياسات التنموية للدول العربيـة ومنهـا مصر. - تتسـم المؤسسـات القائمـة

			بالعشوائية والضعف الشديد في التطبيق العملي (*Gerald M. Meier and Joseph . Stiglitz,2001*)
2-	آلية النمو المتبعة (الاتجاه الوظيفي للنمو)	- يتعامل الاتجاه الوظيفي للنمو مع مكونات النمو والتنمية كحزمة متكاملة لتحقيق الهدف النهائي وهو التنمية. أي أن أهداف النمو تعمل في إطار مؤسسي سليم (الشروط المسبقة للنمو الاقتصادي وملائمة المؤسسات).	- تعتبر آليات النمو الوظيفي أو الاتجاه الوظيفي للنمو شبه مفقودة في الدول العربية ومنها مصر نتيجة غياب الأصل وهو الشروط المسبقة للنمو وملائمة المؤسسات وبالتالي فإن أهداف النمو تعمل منفردة وبعيدة كل البعد عن أي شروط مسبقة للنمو الاقتصادي.
3-	السياسات الاقتصادية المتبعة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	- إتباع سياسة اقتصادية عن طريق التدرج والانتقاء. - التفكير في مضمونها ومدى ملاءمتها والاعتماد على الاقتباس الملائم فقط.	- عن طريق تحرير التجارة الفجائي والعشوائي (أسلوب الصدمة). - عدم التفكير في المضمون وإتباع السياسات والتوجيهات المطروحة.
4 -	الاستقرار الاقتصادي الكلي	مرونة أسواق العمل – إتباع حزمة من السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف واستهداف التضخم للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.	عدم مرونة أسواق العمل – تضارب السياسات المالية والنقدية – عدم استقرار سعر الصرف بسبب الارتباط بالدولار الأمريكي ، وعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي.
5 -	التكامل بين الدولة والسوق	تكامل تام بين دور الدولة والقطاع الخاص من خلال تعضيد الأسواق وصياغة القوانين المؤثرة على الحوافز – التدخل المباشر بهدف إعادة هيكلة الأسواق.	- غياب التنسيق والتكامل بين دور الدولة والقطاع الخاص ، تضارب القوانين ، عدم التدخل لضبط الأسواق وهو ما أدى إلى انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بشكل كبير.
6 -	النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل	- نمو الدخل الفردي هو أحد وسائل التنمية وليس هدفها النهائي *David Landes,2008*). - العمل بشكل متواصل نحو تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الدخل من خلال مجموعة برامج اجتماعية واقتصادية متنوعة.	- نمو الدخل الفردي هو الهدف النهائي للتنمية وليس أحد وسائلها - عدم العدالة الاجتماعية وسوء توزيع الدخل أدى إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية بسبب تزايد الفقر.

		- يلاحظ على حساب متوسط دخل الفرد في إطار مقياس معدل النمو الاقتصادي أن ترتيب الدول قد يتغير من فترة لأخرى. كما يوجد تناقضات لافتة للنظر في العلاقة القائمة بين التنمية البشرية ونصيب الفرد من الدخل، فترتيب الدول حسب دليل التنمية البشرية لا يماثل دائماً ترتيبها حسب الدخل، فهناك دول ترتيبها مرتفع في التنمية البشرية، في حين أن دخل الفرد فيها منخفض والعكس صحيح في حالات أخرى(*تقرير التنمية البشرية في العالم، 2007*).	
7-	دور الدولة في تحقيق أهداف التنمية	- تدخل رشيد واضح الرؤية لتعزيز النمو الاقتصادي - إتباع أسلوب التدرج والأولويات في تحقيق الأهداف. - تنفيذ الأهداف بشكل انتقائي ورصين.	- تدخل جزئي وغير رشيد مع عدم وضوح الرؤية الاقتصادية لتعزيز النمو (بسبب الاعتماد على توصيات المؤسسات الدولية). - مبالغة شديدة في تعدد أهداف التنمية وعدم الأولويات في تنفيذها ، مما أدى إلى صعوبة التنفيذ. - تنفيذ بعض الأهداف بشكل عشوائي غير مدروس. - إتباع أسلوب الصدمة في تحقيق الأهداف.
8 -	تقنيات الإنتاج والمقدرة الاجتماعية	- مهارات فنية عالية – تزايد الإنتاجية . - كفاءة المؤسسات التجارية والصناعية والمالية - القدرة على تحمل المخاطر. - الحوافز والفوائد المترتبة على النشاط الاقتصادي. - تفعيل المشاركة في النشاط الاقتصادي والسياسي من خلال إتاحة الفرص الاجتماعية والحريات الحقيقية للأفراد.	- مهارات فنية محدودة ، وتراجع الإنتاجية. - ضعف المؤسسات وتفشي البيروقراطية الإدارية. - عدم القدرة على تحمل المخاطر. - عدم إتاحة الفرص الاجتماعية للأفراد للمشاركة في النشاط الاقتصادي.
9-	دور الاستهلاك في تحقيق التنمية(*محمد وتيدي، 2006*)	- تأجيل الاستهلاك هو تنمية الغد. - خفض الاستهلاك يساعد على إعداد السلع للتصدير ويزداد الادخار ثم الاستثمار. - عملية التنمية تتطلب فترة قصيرة. - تغيير الأنماط الاستهلاكية لخدمة التنمية	- استهلاك اليوم هو تنمية الغد. - التأثر بالأفكار الكينزية من خلال زيادة الإنفاق العام بهدف زيادة الاستهلاك وتشجيع الطلب على زيادة الإنتاج وزيادة معدل النمو

		والأجيال القادمة. - إتباع سياسة الأولويات في الاستهلاك.	الاقتصادي. - عملية التنمية في ظل إتباع النموذج الأوروبي والغربي تتطلب فترة طويلة. - عدم تغيير الأنماط الاستهلاكية والتركيز على الاستهلاك التفاخري بدلاً من الحاجات الأساسية للتنمية.
10 -	إتباع النصائح الدولية والاستشارات الاقتصادية	- الإصغاء الجزئي لتوصيات المؤسسات الدولية - إعمال الفكر الوطني بشأن العملية التنموية ويساعدها في ذلك المقدرة الاستيعابية للدولة في قبول هذه الأفكار ورفض الأفكار المروجة لتوصيات الصندوق والبنك.	- اتباع توصيات المؤسسات الدولية (صندوق النقد والبنك الدولي). - الإصغاء الجزئي لنصائح وتوصيات الاقتصاديين المصريين المتخصصين في المجالات التنموية والاقتصادية. - عدم المقدرة الاستيعابية للدولة على رفض الأفكار المطروحة من المؤسسات الدولية مثل التركيز على رأس المال العيني ، والترحيب المفرط بالاستثمار الأجنبي ذو الكثافة المرتفعة لرأس المال مما أدى إلى البطالة.
11 -	صناعة القرار التنموي	- امتلاك صناع القرار التنموي للفكر والمنظور التنموي الواضح والرؤية الاقتصادية طويلة الأجل رغم الإمكانيات المادية والبشرية محدودة ، حيث أدى ذلك إلى جهود تنموية فائقة وصفت بالمعجزة الآسيوية(*يوسف صايغ، 2006*). - صناعة القرار التنموي وطنية بالكامل.	- عدم امتلاك صناع القرار التنموي الفكر والمنظور التنموي السليم والرؤية الاقتصادية والاجتماعية للنماذج النظرية، مما أدى إلى معاناة الدول العربية ومنها مصر وأفرز في نهاية المطاف جهود تنموية مشوهة. - عدم استغلال الإمكانيات والفرص المتاحة للدول العربية (الثروة النفطية) في بناء قاعدة صناعية فاعلة ومشروعات تنموية منتجة. - صناعة القرار التنموي تخضع لتحديات ومؤثرات خارجية في بعض الأحيان.
12 -	توازن البيئة	- تعمل في نظام بيئي متعدد النقاط التوازنية ،	- إتباع نهج النظرية النيوكلاسيكية

	الاقتصادية	والابتعاد عن نقطة محددة للتوازن، الأمر الذي يتطلب جهود تنموية فائقة لتحريك الاقتصاد من الحالة التوازنية القديمة الساكنة إلى حالة توازن جديدة أفضل، وهو ما فعلته كوريا على عكس فكر النظرية النيوكلاسيكية التي ترى وجود نقطة للتوازن العام تتم من خلال عمل آلية الأسواق.	المتبعة من قبل المؤسسات الدولية (صندوق النقد ، البنك الدولي) والتي تركز على الحالة التوازنية القديمة الساكنة.
13-	تحديد مصادر النمو الاقتصادي	- هناك اتفاق عام على أن مصادر النمو الاقتصادي تكمن في تراكم رأس المال العيني والبشري وإنتاجية عوامل الإنتاج الأخرى وتحفيز الاستثمار وزيادة معدلات الادخار والتقدم التقني والمعرفي والبحث والتطوير. - الأخذ في الاعتبار عوامل النمو الجواني والبراني (الداخلية والخارجية) بشكل متصل وغير منفصل من خلال علاقة التأثر والتأثير المتبادل.	- أغلب مصادر النمو الاقتصادي تولدت من رأس المال العيني على حساب العمل وإنتاجية عوامل الإنتاج الأخرى. - الاعتماد بشكل كبير على عوامل النمو الخارجي المتمثل في المساعدات والقروض الخارجية وتحويلات العاملين بالخارج والاقتصاد الريعي (النفط) ، والموارد الطبيعية (قناة السويس).
14-	التسهيلات الاقتصادية والبنية الاقتصادية للأعمال	- تسهيل وإتاحة الفرص أمام الأفراد في بناء المؤسسات والوحدات الإنتاجية من خلال إتاحة التمويل دون فوائد بغرض الإنتاج والاستهلاك والتبادل وتوزيع الدخل. - قاعدة معلومات إحصائية متكاملة. - إتباع سياسة الحوافز المتنوعة في مجال الإنتاج والتصدير. - تسهيل الإجراءات الإدارية والحد من البيروقراطية من أجل تشجيع الاستثمار. - تحتل كوريا الجنوبية المركز الـ 19 في مؤشر تنافسية الأعمال.	- تضارب الإحصاءات وتعدد الجهات الإحصائية. - عدم استقرار المناخ الاقتصادي. - ضعف المؤسسات بأشكالها المختلفة. - التأثر الكامل بتوصيات المؤسسات الدولية (الصندوق والبنك الدولي) والفكر الغربي، حيث تتغير مستويات أسعار الفائدة حسب مستويات سعر الفائدة في الاحتياطي الأمريكي. - ضعف وعدم موضوعية الحوافز المشجعة على الاستثمار المحلي والأجنبي. - تحتل مصر المركز الـ 70 في مؤشر تنافسية الأعمال.
15-	آلية الخصخصة وقوانين محاربة	- توافر الشروط المسبقة لنجاح الخصخصة من خلال بناء المؤسسات بأشكالها المختلفة.	- غياب الشروط المسبقة لنجاح سياسة الخصخصة مثل الإطار

	الإحتكار(*أماتيا سن،1999*)	- القطاع الخاص يعمل ضمن أهداف الخطط الاقتصادية من خلال التكامل التام بين الدولة والقطاع الخاص. - النظر إلى الخصخصة كمجرد وسيلة لتحقيق أهداف التنمية ضمن خطط مرحلية طويلة ومتوسطة الأجل. - إتباع سياسة الحوافز والتدخل المباشر للدولة لتعضيد الأسواق وإعادة هيكلتها في ضوء القوانين والتشريعات الملائمة. - نجاح آلية الخصخصة كسياسة متاحة لإدارة الاقتصاد الكلي.	المؤسسي الذي يمنع الاحتكار، وقطاع خاص يعمل ضمن ضوابط السوق ، وقد أدى غياب ذلك إلى التحول من الاحتكار الحكومي للقطاع العام إلى الاحتكار الخاص بدون آلية قانونية للحد من تلك الممارسات. ورغم صدور قانون محاربة الإحتكار، إلا أن تنفيذه لا يتسم بالشفافية والموضوعية. - فقدان القطاع الخاص للرؤية والقصور التنموي في الأجل الطويل. - عدم مراعاة التدرج المرحلي ضمن إستراتيجيات التنمية ، بل الاستجابة لإسلوب الصدمات الاقتصادية والسياسية مما أدى إلى إفراغها من نتائجها. - إنفصال العلاقة بين القطاع الخاص والدولة ، واتجاهها من التكامل إلى التنافس. - النظر إلى الخصخصة كهدف وليس وسيلة أدى إلى فشلها في تحقيق الأهداف على المدى الطويل والمتوسط
16-	السياسة الزراعية	- الاستفادة من تجربة الصين القائمة على مبدأ "الطريق المزدوج" "**Dual – Track**" أي عن طريق الخطة الاقتصادية وطريق آلية السوق. - بداية التجربة من القطاع الزراعي من خلال التزام القطاع العائلي بتوريد كميات ثابتة من الناتج الزراعي إلى الحكومة بأسعار محددة سلفاً في الخطة الاقتصادية ، مع دفع ضريبة ثابتة للحكومة (قد تكون عينية) مقابل استلام كميات ثابتة من مدخلات الزراعة (الأسمدة) من الحكومة بأسعار محددة سلفاً في الخطة	- السير على نهج سياسات التحرير الزراعي من قبل المؤسسات الدولية ورفع الدعم الزراعي مما زاد من الأعباء الملقاة على المزارعين. - عدم وجود خطة زراعية واضحة باستثناء القرارات الوزارية العامة وتحديد أسعار توريد المنتجات الزراعية وعدم الالتزام بالأسعار المحددة من قبل الحكومة والاعتماد على السوق. - تقليص المساحة المنزرعة في ضوء

		الاقتصادية ،وبعد تنفيذ هذه السياسة يحق للقطاع العائلي إتباع آلية السوق (الطريق الثاني) من خلال بيع الكميات الباقية من المنتجات بأسعار السوق والحصول على الأرباح (*Lau, L., Y. Qian, and G. Roland, 2008*). - استغلال الفائض المتولد لقطاع الزراعة في تمويل التنمية الصناعية الاستغلال الأمثل. - قيام الدولة بإصلاحات زراعية واسعة كان لها أثر حاسم في التطور الصناعي الذي شهدته كوريا الجنوبية ، كما قامت الدولة بالإشراف على مشتلات زراعة الأرز حتى تم وصفها بأنها تمثل (حلة آسيا في زراعة الأرز) ، وهو ما يعني التدخل العميق للدولة في النشاط الاقتصادي الزراعي.	التبعية الغذائية للخارج ، في ظل غياب السياسات المشجعة على الزراعة بعد إتباع سياسات التحرير الزراعي. - عدم استغلال الفائض المتولد لقطاع الزراعة في تمويل التنمية الصناعية الاستغلال الأمثل. - أدت هجرة العمالة المصرية للخارج (دول الخليج النفطية) إلى إهمال القطاع الزراعي بشكل ملحوظ. - التوسع العمراني نتيجة تزايد معدلات النمو السكاني أدى إلى تبوير مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية.
17-	السياسة الصناعية	- الإجراءات التي تتخذها الدولة لمساعدة المؤسسات الصناعية الوطنية أو تغيير البيئة المحيطة بهذه المؤسسات وهناك نوعين من هذه الاستراتيجيات الصناعية هما الإستراتيجية الدفاعية والإستراتيجية الهجومية(*نورالدين ، بومهرة، 2009*). - ترتكز الاستراتيجية الدفاعية على إجراءات الدعم والحماية من خلال تدخل الدول لإنقاذ أو إعادة تأهيل الصناعات التي تعاني من إختلال هيكلي معين ، أو التكفل بالآثار الناجمة عن إعادة هيكلة هذه الصناعات (البطالة) سواء كانت عامة أو خاصة ، أما الإستراتيجية الهجومية فتنصب على ترقية بعض الصناعات الجديدة (التكنولوجية) وتدعيم قدراتها التنافسية من خلال برامج البحث والتطوير من أجل خلق مزايا نسبية جديدة تقوم على ما يسمى "أقطاب التنافسية". - إيلاء أهمية كبيرة للسياسة الصناعية باعتبارها (الوجه الأخر للسياسة التجارية) تحت شعار "التنمية الاقتصادية أولا.	- الاعتماد على استراتيجية "إحلال الواردات" مثل باقي الدول المتقدمة والنامية في بداية مراحل النهضة الصناعية. - الخطأ الشديد في تنفيذ مراحل السياسة الصناعية نتيجة عدم الانتقال التدريجي من إنتاج السلع الاستهلاكية إلى السلع الوسيطة، ثم السلع الرأسمالية. - ليس العيب في سياسة إحلال الواردات ولكن في سوء الإدارة الاقتصادية لتنفيذ هذه السياسة بسبب غياب التدرج في التحرير الاقتصادي بعد التدرج في تأهيل الصناعات الناشئة. - الاستمرار في إنتاج السلع الاستهلاكية بشكل كبير وتواضع ملحوظ في إنتاج السلع الوسيطة والرأسمالية وعدم القدرة على إشباع الطلب المحلي وفقدان الطلب

		- حماية الصناعات الناشئة على أسس من الكفاءة الاقتصادية بعيداً عن الاعتبارات السياسية. - التنفيذ المرحلي للسياسة الصناعية من خلال إتباع أسلوب التدرج الصناعي ، ثم التوجه إلى الانفتاح التدريجي لضمان نفس الكفاءة في السوق الخارجي ، ثم تحرير الواردات والتجارة الخارجية. - التكامل والتنسيق التام بين القطاع العام والخاص لتنفيذ مراحل هذه السياسة في ضوء حزمة حوافز كبيرة. - استفادة التجربة الآسيوية (الحالة الكورية) من خبرات الدول التي استعمرتها في السابق (اليابان). - بزوغ قطاع صناعي علي درجة عالية من التنوع والتنافسية العالمية.	الخارجي ، مما أدى إلى تبعية صناعية من خلال الاستيراد من الدول المتقدمة بسبب صعوبة تجاوز هذه المرحلة والإنطلاق لبناء قاعدة صناعية متكاملة. - التأثر بالنموذج الشرقي (الاشتراكي) في بداية مرحلة التصنيع. - كما ساهمت نظرية التنمية في إعادة النظر في الفكر القائم على التسليم بأن نمو البلاد المتخلفة سيسلك نفس الطريق التي مرت به البلدان المتقدمة حالياً". - تبني الدول العربية ومنها مصر في البداية لسياسة التصنيع الثقيل لتحقيق أهداف التنمية، ولكنها فشلت لغياب الشروط المسبقة مثل المهارات والتكنولوجيا والاحتكارات العالمية لهذه الصناعة. - احتياج مستمر لحواجز الحماية لإبقائه حياً، الأمر الذي يظهر جلياً من خلال اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز).
18-	التنمية التكنولوجية	- حتمية اكتساب المعرفة العلمية والتكنولوجية باعتبارها العامل الأساسي في تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية. - القدرة التكنولوجية هي قضية مصيرية بالنسبة لمستقبل التنمية وتتصدر قائمة السياسات والخطط التنموية. - الاعتماد على مبدأ التبني التدريجي للتكنولوجيا المتقدمة في المراحل الأولى من التنمية ، حيث اعتمدت على أسلوب التنمية التكنولوجية الوسيطة التي تتوسط الطريق بين التكنولوجيا كثيفة رأس المال (من الخارج) والتكنولوجيا المحلية (من الداخل)(~~تجيب~~	- تستند فكرة التنمية التكنولوجية في مصر والدول العربية على فكرة القفز عبر المراحل التي تفصلها عن الدول المتقدمة ، ولكن بدون شروط مسبقة لذلك. - عدم قابلية التكنولوجيا المتقدمة للنقل بصورة ميكانيكية ، بل يسبق ذلك ترتيبات متعددة وشروط أولية ناجعة ، وهو ما تفتقده الدول العربية ومنها مصر. - استبدال التكنولوجيا كثيفة العمل بتكنولوجيا كثيفة رأس المال ، وهو

		عيسى، 2004). - المزاوجة بين عملية نقل التكنولوجيا وعملية الإبداع التكنولوجي المحلي. - التكنولوجيا الوسيطة ساعدت على تجنب المشاكل المرتبطة بالتصنيع وتحقيق الأهداف الاجتماعية ومنها تجاوز مشاكل البطالة ونقص رأس المال بواسطة استخدام تقنيات الإنتاج كثيفة العمل لحين القدرة على المنافسة ثم الإنطلاق للتكنولوجيا المتقدمة والأكثر حداثة.	الأمر الذي لا يتفق مع حالة مصر بسبب نقص رؤوس الأموال وفائض عرض العمل (البطالة) ، حيث تزايدت البطالة نتيجة الاعتماد على التكنولوجيا كثيفة رأس المال وتزايد هاجس الخوف مع تزايد تكثيف تلك التكنولوجيا في المستقبل(حمد كمال الشافعي، 1993) - عدم تناسب التكنولوجيا الحديثة مع المستوى الحضاري والثقافي والعلمي والمهني للدولة. - تجاهل التكنولوجيا الوسيطة وهى المخرج الوحيد من مشاكل البطالة على غرار تجربة كوريا الجنوبية في بداية مراحل التنمية.
19-	السياسة التجارية الإستراتيجية وتحرير التجارة الخارجية	- إتباع سياسة حمائية جديدة في ظل المنافسة الشديدة السائدة بالأسواق من خلال تدخل الدولة بسياسات تجارية وصناعية كفيلة بتعديل شروط المنافسة لصالح الشركات الوطنية. - التدخل من جانب الدولة لا مفر ولا بديل عنه ، وهذا التدخل كشكل من أشكال التواطؤ (Collusion) بين الدولة والشركات المحلية بغرض تطابق المصالح (التكامل بين الدولة والسوق) من خلال دعم الصادرات وتقييد الواردات. - تم التعامل مع السياسات الاقتصادية (الصناعية والتجارية والتكنولوجية) في المراحل الأولى للتنمية من خلال التركيز على "إستراتيجية اللحاق" (Catsh-Up) . - التحرير الجزئي للتجارة الخارجية (أسلوب التدرج في التحرير) . - إتباع أسلوب الحماية الجزئية اعتماداً على أفكار الاقتصادي (F.List)(عبد الله مولة، 2009).	- عدم إتباع سياسة حمائية تقليدية أو جديدة في ظل التوجه نحو التحرير الاقتصادي الكامل بشكل فجائي وليس متدرج (أسلوب الصدمة) بناءً على توجيهات المؤسسات الدولية (صندوق النقد والبنك الدولي) . - إنفصال العلاقة بين الدولة والسوق ، وتنامي ظاهرة إحتكار القطاع الخاص بعد التوجه لسياسة الخصخصة غير المشروطة ، وقد شمل التحرير الاقتصادي تحرير التجارة الخارجية ، سعر الصرف ، التحرير المالي لصالح القطاع الخاص ، تحرير سعر الفائدة . - الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد المصري قد تحقق من خلال منهج "دعه يعمل ، دعه يمر" ولم يتحقق في ظل رقابة وإشراف حكومي(الكواز ،2007). - تطبيق قواعد منظمة التجارة

			العالمية للإندماج في السوق العالمي .
20-	بناء رأس المال البشري والأمن الوقائي أو الحمائي	- العناية الفائقة بنوعية التعليم ، والقدرة على الإبداع والخلق والمشاركة والنقد واتخاذ القرار. - وجود شبكات حماية اجتماعية ضد المرض والبطالة والتأمينات الصحية على أعلى مستوى من خلال المنح والإعانات وبرامج الضمان الاجتماعي وبرامج عامة للتشغيل. - تركيز التعليم على جانب الطلب وإفراز الاحتياجات الفعلية لسوق العمل (ربط التعليم بحاجات سوق العمل كماً ونوعاً). - تزايد الإنفاق على التعليم بكافة مراحله إلى إجمالي الإنفاق الكلي وإيلاؤه أهمية خاصة باعتباره الأساس في العملية التنموية. - شكلت التجربة الآسيوية (حالة كوريا) دحضاً لكل الآراء التي ترى بأن التنمية البشرية من الكماليات التي لا تستطيع الدول النامية تحقيقها، حيث دلت هذه التجربة على عكس ذلك بأن التنمية البشرية هي في الأساس حليف الفقراء ويجب أن يعول عليها بشكل خاص(*اماتيا سن،1999*). - تبنت التجربة الآسيوية أيضاً مفهوم الأمن البشري بالتركيز على البشر في الحياة والعمل والدخل والصحة والتعليم والبيئة. - تبني مفهوم التنمية البشرية بمعناه الأوسع "تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس" بمعنى المشاركة الشعبية على كافة الأصعدة والأنشطة في المجتمع(*تقرير التنمية البشرية في العالم، 2013*).	- تدني الركن الأساسي في التنمية البشرية المستدامة (التعليم) وهو الذي تعتمد عليه باقي أركان عملية التنمية. - عدم وجود أي ضمانات اجتماعية في حالة فقدان العمل أو البطالة الجديدة، أو المرض وغيره. - تركيز التعليم على جانب العرض وإفراز خريجين غير مؤهلين لسوق العمل كماً ونوعاً (عدم ربط التعليم بحاجات سوق العمل كماً ونوعاً). - تدني مستوى الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق الكلي على القطاعات الأخرى. - التوجه إلى خصخصة التعليم وتركه للقطاع الخاص الذي يفتقد النظرة التنموية طويل الأجل لدور رأس المال البشري في النمو والتنمية ، الأمر الذي ترتب عليه سوء توزيع الخدمات الاجتماعية (التعليم) بين فئات المجتمع بسبب الاعتماد على مبدأ القدرة المالية كمعيار أساسي في الحصول على الخدمة التعليمية ، وهو ما يعني الانسحاب التام لدور الدولة في المستقبل، فضلاً عن تزايد البطالة وتدني جودة المستوى التعليمي. - كل ما سبق ينطبق على الخدمات الصحية وغيرها.
21-	مساهمة الأنشطة الاقتصادية في استيعاب العمالة	- تنوع مساهمة الأنشطة الاقتصادية في خلق المزيد من فرص العمل على أسس مستديمة. - التوظيف في القطاع الحكومي والخاص يتم بناءً على اعتبارات اقتصادية من حيث	- تنامي واستمرار تزايد معدلات البطالة ، بسبب ضعف مساهمة الأنشطة الاقتصادية في استيعاب العمالة على أسس من الاستدامة.

		الكفاءة وليس على اعتبارات سياسية (الرضا السياسي ، الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ، وأهل الثقة). - تبني أسلوب التكنولوجيا الوسيطة ساهم بشكل كبير في حل مشكلة البطالة من خلال التركيز على التكنولوجيا كثيفة العمل في البداية ثم الانتقال للتكنولوجيا كثيفة رأس المال بعد تعزيز القدرة على المنافسة والتصدير. - زيادة الصادرات الممكنة بشكل كبير ، حيث أظهرت هذه الصادرات معامل أكبر من الواحد الصحيح عام **2019** في دراسة مقارنة مع دول أخرى.	- قد ترجع هذه الظاهرة (البطالة) إلى تشبع القطاع الحكومي بالعمالة (بطالة مقنعة لأغراض غير اقتصادية) ، وضعف القطاع الخاص في استيعاب العمالة نتيجة تركيزه على تكنولوجيا كثيفة رأس المال وليس كثيفة العمل وهو ما يفسر سوء الإدارة الاقتصادية في تبني التكنولوجيا الملائمة لحل مشكلة البطالة. - هذا بجانب سبب آخر للبطالة يكمن في تواضع مساهمة الصادرات (عدا الصادرات النفطية) ، فهي مازالت أقل بكثير من الصادرات الممكنة . ويرى البعض أن البطالة تمثل أحد أشكال الحرمان من الاستطاعة ، حيث أن فقدان الدخل بسبب البطالة يمكن تعويضه من خلال برامج الضمان الاجتماعي وتعويض الدخل ، أما إذا كانت الآثار معنوية مثل الأمراض والثقة بالنفس والتفكك الأسري وغياب الدافع للعمل ، فإن هذه البرامج تكون غير مجدية في العلاج. - وفي حالة مصر فإن العلاج الأول للبطالة (برامج الضمان الاجتماعي) محدود ، ويتطلب الأمر البحث عن حلول غير تقليدية على المدى البعيد وتطبيق برامج الضمان الاجتماعي على المدى القصير وبشكل مكثف.
22-	الديمقراطية وحقوق الإنسان	- توفير الحقوق المدنية والسياسية وفرص اختيار الحاكم في إطار نظام ديمقراطي سليم. - حرية التعبير عن الرأي الحر في وسائل الإعلام المختلفة. - حرية تكوين الأحزاب السياسية والمعارضة	- توفير الحقوق المدنية والسياسية بشكل محدود. - جميع حريات التعبير عن الرأي محدودة، وغير معبرة عن المضمون الفعلي لها ، وتقييد مثل

		والنقد والمشاركة السياسية. - توفير فرص المحاسبة والمراقبة والمسائلة في إطار نظام تشريعي واضح المعالم.	هذه الحريات كان السبب الأساسي في اندلاع "ثورات الربيع العربي عام 2011" في بعض الدول العربية.
23-	ضمان الشفافية	- تعزيز الثقة في التعامل بين الناس والحكومة من خلال الإفصاح والشفافية للحد من الممارسات الفاسدة.	- فقدان الثقة بين المواطن والحكومة بناءً على إرهاصات وتجارب سابقة تمثلت في عدم الإفصاح والشفافية ، وتزايد الممارسات الفاسدة.
24-	الحكم الرشيد	- يرتبط الحكم الرشيد بالتأثير الإيجابي على تزايد معدل النمو الاقتصادي. - إفساح المجال للمجتمع المدني بمراقبة السلطة الحاكمة. - كفاءة الجهاز التنفيذي وقدرته على صياغة سياسات ملائمة للتنمية. - كفاءة الحكومة في التطبيق السليم للحكم الرشيد أدت إلى نتائج إيجابية ملموسة.	- خلل شديد في الجهاز التنفيذي نتيجة ارتباطه بمؤسسة الحكم والعمل لصالح سياساتها. - ضعف مساهمة المجتمع المدني في الحياة السياسية والاقتصادية. - فشل الحكومة في تطبيق الحكم الرشيد أدى إلى نتائج سلبية واضحة.
25-	حقوق الملكية الفردية	- يتم تنفيذها بكفاءة عالية بناء على حكم القانون فهي حجر الزاوية في النظام الاقتصادي (اقتصاد السوق).	- يتم تنفيذها بشكل ضعيف للغاية بسبب ضعف دور القانون والبنية التشريعية والرقابية.
26-	اللامركزية والتنمية المتوازنة	- التوجه نحو اللامركزية في اتخاذ القرار (تطبيق نظام السوق الرأسمالي) رغم ارتباطها التاريخي بالنظام الاشتراكي ، وهو الأمر الذي ساعد على تنفيذ السياسات التنموية بكفاءة. - المشاركة في السلطة والثروة بين المركز والأقاليم من خلال تبني تنمية متوازنة والتركيز على استغلال جميع الموارد المتاحة في المجتمع ، مما أدى إلى الحد من الهجرة الريفية إلى المدينة بسبب تساوي الفرص المتاحة.	- تزايد النزعة نحو المركزية في اتخاذ القرار رغم التوجه إلى اقتصاد السوق. - عدم المساواة بين الريف والحضر للمساهمة في النشاط الاقتصادي أدى إلى تزايد الهجرة من الريف إلى الحضر بحثاً عن حياة أفضل مقارنة بالوضع في الريف الذي يعاني من غياب مفهوم التنمية المتوازنة.
27-	أداء الجهاز الإداري	- استشراء الفساد الإداري وتدني الخدمات الإدارية حتى عام 1960 ، ثم تغير الأمر كلياً مع بداية الثمانينيات ليصبح على درجة عالية من الكفاءة والأداء الإداري(*ميرة الحداد، 2011*).	- لا تختلف كثيراً عن كوريا من حيث انتشار الفساد الإداري وتدني الخدمات الإدارية منذ بداية الاستقلال ، ولكن الفارق بينهما في عنصر الاستمرارية ، وكان سبباً

		- قد يرجع ذلك الأداء لاعتبارات دينية (التأثر بالثقافة الكونفوشوسية لفترة طويلة) ، وقيام الجنرال بارك عام 1961 باستبدال النظام الفاسد بنظام آخر قائم على الكفاءة . - التعيينات تخضع للقدرة والكفاءة في الأداء والمهارات العلمية والمعايير الموضوعية في إطار الشفافية . - مساهمة المواطن الكوري بشكل فعال للوصول إلى هذا المستوى من الأداء الاقتصادي من خلال تقديم المصلحة العامة على مصالحه الذاتية. - اعتبار الجهاز الإداري والتنظيمي الفعال والأكثر كفاءة شرطاً أساسياً مسبقاً للأداء الاقتصادي.	في حدوث ثورة 25 يناير 2011. - قد يرجع السبب في تنامي ظاهرة الفساد إلى ضعف دور الدولة في مراقبة نظام السوق والخصخصة. - التعيينات الحكومية المتاحة لا علاقة لها بالكفاءة والأداء والمهارات على الإطلاق، مما أدى إلى تدني مستوى الخدمات بشكل ملحوظ على المستوى الكلي. - فقدان المواطن المصري الثقة في الحكومة وتقديم مصالحه الذاتية على المصلحة العامة.

ثانياً: الشروط والعوامل الخارجية المحددة للنمو والتنمية.

في ظل إخفاق السياسات الاقتصادية المتبعة في اطار النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية والتي تم الترويج لها من قبل المؤسسات الدولية، كان لابد من البحث عن مصادر أخرى قد تكون محددة للنمو بخلاف المصادر الداخلية، ومن هذه المصادر العوامل الخارجية (خارج نطاق عمل السياسات الاقتصادية) والمتمثلة في الصدمات والمساعدات الخارجية والحروب والعولمة والاتفاقيات الدولية والهبات والموارد الطبيعية وغيرها من العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير على الأداء التنموي، بجانب الشروط الأولية (الداخلية) التي سبق ذكرها. وفيما يلي إلقاء الضوء على هذه المصادر بإيجاز شديد.

1- العولمة الاقتصادية والتنمية.

مع بداية التسعينيات من القرن الماضي تزايدت الدعوات الهادفة للإندماج في السوق العالمي تحت مظلة منظمة التجارة العالمية وبرامج الإصلاح الاقتصادي الهادفة لإزالة العوائق والقيود على التجارة الخارجية وفتح الأسواق ، وقد تم ذلك من خلال تأثيرات وضغوط خارجية ذات ارتباط وثيق بالمديونية الخارجية للعديد من الدول النامية لخدمة مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية. وكانت المحاور الرئيسية للعولمة متمثلة في الحريات الأربعة وهى حرية انتقال السلع والخدمات والأفراد ورأس المال. وقد كان من نتائجها خلق مستويات غير عادلة من التنمية بسبب تركز النمو والتصنيع في عدد قليل من الدول، كما قوضت مسيرة التكامل الاقتصادي الإقليمي ، وكانت أثارها السلبية على

القطاع الصناعي واضحة بسبب عدم قدرته على المنافسة الدولية، كما أدت إلى تفاوت كبير في توزيع الدخول وزيادة معدلات التضخم والبطالة والفقر وانتشار ظاهرة "الاقتصاد غير الرسمي" في العديد من الأنشطة الاقتصادية ، وهو الأمر الذي أثر بشكل كبير على تدني الأداء التنموي في العديد من الدول النامية ومنها الدول العربية، ولم تؤدي إلى تحقيق الأهداف المعلنة من خلال تضييق الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة، بل حدث العكس(*Nayyar, D., 2006*).

2- المساعدات التنموية الأجنبية.

حصلت كوريا الجنوبية على معونات أمريكية محدودة مقارنة بمصر، واستطاعت كوريا الجنوبية بنجاح أن تستغل ثلاثة مصادر هامة للتمويل: القطاع الخاص، قطاع البنوك المؤمم، وتدفقات المعونة الأجنبية. فقد عكس التفاعل بين مبادرات القطاعين العام والخاص كفاءة الحكومة الكورية ، حيث اجتمعت مجهودات بناء الثقة وتقديم مجموعة من الحوافز الاقتصادية لتساعد في توجيه رأس المال الخاص إلى صناعات ثقيلة وخفيفة متنوعة. في حين حصلت مصر على معونات أمريكية أكبر، ولكنها لم تستغل المعونة الأجنبية الهائلة المتدفقة إلى البلاد بشكل استراتيجي في قطاعات انتاجية. حيث اتسمت إدارة المعونة بالتفكك وغياب التنسيق، ولم تنجح نفس مصادر التمويل في توفير تراكم رأس المال المستمر واللازم لتدعيم مجهودات التصنيع المطلوبة، وتسبب هيكل الحوافز الذي تبنته الحكومات المصرية المتتالية في دفع الدولة بعيداً عن الكفاءة الاقتصادية.

وقد أثبتت العديد من الدراسات أن المساعدات التنموية الأجنبية لا تلعب دوراً في معالجة مشاكل التنمية في البلدان النامية . وأن القنوات التي تذهب إليها هذه المساعدات لا تصب في تعظيم دخل الفرد ، لذا يجب إعادة النظر بضرورة الفصل بين جهات اتخاذ القرارات التمويلية (مؤسسات التمويل الدولية أساساً) وجهات اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات الاقتصادية وهو ما دعت إلية المملكة المتحدة أخيراً كأحد مطالبها من البنك الدولي (*Easterly, W., 2003*). كما تتفق غالبية الدراسات حول تواضع دور المساعدات المالية الرسمية في تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل ، وهذا الأمر يسري على الدول ذات الأداء الاقتصادي الجيد والسيئ على السواء . كما تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين تدفق المساعدات المالية الأجنبية وتنافسية الدولة(*الكواز ،2007*).

3- الصدمات الخارجية.

بدون شك أن تعرض الدول النامية للصدمات الخارجية يؤثر بشكل رئيسي على ضعف الأداء التنموي لهذه الدول ، وتشمل هذه الصدمات على سبيل المثال إنهيار أسعار السلع أو تقلباتها ، الكوارث الطبيعية، الحروب ، أو تطورات الاقتصاد الدولي المرتبطة بأسعار الصرف وأسعار الفائدة، المديونية الخارجية. ويرى البعض أن تأثير هذه الصدمات الخارجية محدود للغاية بالنسبة لتفسير التقلبات في

الأداء الاقتصادي أو معدل النمو ، بل أن مصدر هذه التقلبات يرجع إلى مشاكل داخلية مرتبطة بسوء تطبيق وإدارة السياسات الاقتصادية ، وإدارة المخاطر المالية ، وعدم الاستقرار السياسي، والصراعات الطبقية والعرقية(*Whang, T., 2006*).

4- التنوع العرقي والديني.

طبقاً لنماذج الاقتصاد السياسي، كلما تزايد التنوع العرقي في دولة معينة كلما كانت المؤسسات والخدمات العامة ضعيفة ، وبالتالي فإن سياسات الدولة تكون أقل انفتاح على الخارج ، كما تقوم المجموعة الحاكمة بتبني سياسات مقيدة لحقوق المجموعات الأخرى الضعيفة ، وسلب الموارد من تلك الفئات الضعيفة وحظر هذه الفئة من بعض الصناعات ، وهو الأمر الذي يؤثر على التنمية الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر. كما يلعب العامل الديني دوراً واضحاً في تشكيل وجهة النظر الوطنية تجاه حقوق الملكية والمنافسة ودور الدولة(*الكواز ،2007*).

5- تأثير الهبات الطبيعية.

يرى البعض أن الأداء الاقتصادي والتنموي يتأثر بجانب العوامل السابقة ، بالهبات التي تتمتع بها الدولة مثل الهبات الجغرافية من حيث الموقع الجغرافي ، والمناخ ، والتضاريس ، وشروط النظام الحيوي ، حيث تؤكد الفرضية الجغرافية أن البيئة الحارة تؤثر على الإنتاجية. كما تؤثر المؤسسات الموروثة من عهد الاستعمار على التنمية الاقتصادية بجانب تأثير طبيعة الأرض الاستخراجية وغير الاستخراجية على التنمية ، فكلما كانت الدولة منتجة لسلعة رئيسية مثل النفط ، البن ، والنحاس والفضة والقمح وقصب السكر، كلما ساعد ذلك على ترسيخ المؤسسات ذات الطبيعة الاستخراجية لحماية النخبة الحاكمة وبالتالي عرقلة مسار التنمية، على عكس التخصص في إنتاج سلع ذات طبيعة غير استخراجية، مما يساعد على خلق طبقة وسطي يمكن أن تؤسس لمؤسسات تسرع من عملية التنمية(*Easterly, W.,and Levine, 2007*).

6- العقوبات الاقتصادية والسياسية وأثرها على التنمية.

يتم استخدام العقوبات الاقتصادية من قبل مجلس الأمن الدولي كوسيلة لفرض قراراته حسب الباب السابع لميثاق الأمم المتحدة. وتتعدد أشكال هذه العقوبات والحظر المفروض على الدولة لدرجة قد تصل إلى العقوبات الاقتصادية الشاملة التي تقيد نقل كافة السلع والخدمات إلى الدولة المعاقبة ، وقد يتطور الأمر إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية ، مما يؤثر على كبح جهود مسيرة التنمية برمتها على سبيل المثال حالة العراق والسودان وليبيا. والواضح أن تطبيق نظام العقوبات الدولية لا يخدم أي أهداف اقتصادية أو تنموية بل يستخدم لأهداف سياسية دولية(*Köchler, H., (ed.), 2004*).

7- التكامل والتعاون من أجل التنمية.

يمكن للدول النامية الاستفادة القصوى مما تنص عليه منظمة التجارة العالمية من السماح بالتكتل الاقتصادي والاستفادة من مزايا التعريفة الجمركية الموحدة ومزايا أخرى ، وبالتالي فإن أحد البدائل المتاحة أمام الدول النامية هي ضرورة خلق تكتل من دول الجنوب يهدف إلى جعل "التجارة لخدمة التنمية" . وليس العكس "التنمية لخدمة التجارة ". معنى ذلك أن جهود تحرير التجارة يجب أن تخضع لمعايير تنموية وليس إلى رغبة في التحرير باعتباره هدفاً بحد ذاته(*طاهركنعان ،ابراهيم سعد الدين ، 1999*). هذا بجانب التركيز على مراعاة البعد القومي العربي من خلال تفعيل اتفاقيات التكامل الاقتصادي العربي ، لمعالجة حالة التشتت بين الدول العربية ، والتي أدت إلى تعطيل الأهداف التنموية على مدار سنوات طويلة ، على عكس نموذج الاتحاد الأوروبي الذي نجح في تحقيق تكامل اقتصادي فعال.

8- *النمو السكاني والتنمية.*

تشير المقاربة التاريخية بين التوجه "المالتسي" الذي نادي بفرض سياسة سكانية بالإكراه لتفادي ظاهرة الانفجار السكاني، وبين توجه "كوندورست" الذي نادى بحتمية انخفاض معدل الخصوبة كنتيجة للحريات في مجال الإنجاب، حيث تشير الدلائل أن سياسة الإكراه في مجال الإنجاب تؤدي إلى نتائج عكسية مقارنة بالسياسة التي تكون طواعية. ودائماً ما تثار قضية الانفجار السكاني مع تعرض العالم لأزمة في الغذاء ويكون الحل خفض معدلات نمو السكان من خلال خفض معدلات الخصوبة في الدول النامية(*اماتيا سن ،1999*). كما تجدر الإشارة إلى أن الدول النامية ومنها الدول العربية تشهد اليوم مرحلة الانفجار السكاني ولكن مع فارق بينها وبين الدول الأوروبية هو أن الأخيرة جاء نموها السكاني بعد تقدمها الصناعي ، في حين أن الانفجار السكاني في الدول النامية سبق تقدمها الصناعي. فالمشكلة السكانية في الدول النامية تتجسد في التخلف والتبعية، وبالتالي فإن حل المشكلة يكمن في معالجة التخلف بشكل أساسي.

9- *الأمن الغذائي والأمن المائي.*

بالرغم من التقدم العلمي في مجال جينات المحاصيل الزراعية والذي من شأنه زيادة إنتاجية القطاع الزراعي ، إلا أن هذا القطاع يواجه تحدي المياه باعتباره أهم المدخلات الإنتاجية ، وبالتالي تصبح قضية توزيع المياه من القضايا المحددة لمستقبل التنمية في العديد من الدول ، وهو ما يفسر التنازع حول المياه في الوقت الراهن ، وبخاصة بين مصر وبعض دول حوض النيل مثل بناء سد النهضة في اثيوبيا(*Gerald M. Meier and Joseph . Stiglitz,2001*).

10- *تمكين المرأة.*

تضمنت أجندة حريات حقوق المرأة هدفين أساسيين، الأول المساواة بين الجنسين في مجالات العمل المختلفة لتعزيز قيامها بدورها في المجتمع ، والهدف الثاني ويكمن في النظر للمرأة كشريك فاعل في

إحداث التغيير الاجتماعي مع الرجل على حد سواء في المجالات ذات الأهمية الحرجة والمحورية في عملية التنمية(*اماتيا سن ،1999*). وقد ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1995 على تباين التمييز بين أدوار الجنسين في العملية التنموية ، وقد تزامن ذلك مع المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ، وتم التأكيد على المساواة بين الجنسين في المجالات الاقتصادية والسياسية(*تقرير التنمية البشرية في العالم،2013*).

11- الإدارة البيئيـــة.

تزايد التدهور البيئي مؤخراً بسبب زيادة السكان والاستغلال الجائر للموارد الطبيعية ، ويمكن تحقيق النمو الاقتصادي دون التفريط في البيئة من خلال سياسات الحوافز والاستثمار والإصلاح المؤسسي، وهو مالم تفعله الدول النامية ، بل العكس يتزايد التدهور البيئي عاماً بعد آخر، مما يؤثر على المسيرة التنموية لهذه الدول(*Gerald M. Meier and Joseph . Stiglitz,2001*).

12- الهجرة الدولية والتنمية.

مع تزايد حدة الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخول وتقييد الحريات العامة وتبوير الأراضي الزراعية والتطلع إلى حياة أفضل في ظل تدني مستويات الدخول، تزايدت حدة الهجرة الدولية سواء الشرعية منها (إلى الدول الخليجية والأوروبية) أو غير الشرعية (للدول الأوروبية) ، فضلاً عن الحروب والنزاعات الأهلية وما ترتب عليها من زيادة أعداد النازحين للدول المجاورة ، الأمر الذي كان له تأثير سلبي على عملية التنمية في الدول المرسلة للهجرة ، وتزايد الضغوط على الدول المستقبلة لها ، وهو ما يتطلب سياسات جديدة ملائمة للهجرة الدولية(*Gerald M. Meier and Joseph . Stiglitz,2001*).

13- دور الاقتصاد السياسي في صياغة سياسات التنمية.

الاقتصاد السياسي هو الجهود الرامية لتقصي التقاطع بين الاقتصاد والسياسية فيما يتعلق باختيار السياسات وكذلك التغير في السياسات والمؤسسات. والسؤال المطروح: لماذا تتبنى الحكومات تطبيق السياسات التي ثبت فشلها ؟ ولماذا تقوم بعض الحكومات بتغيير سياساتها التنموية، في حين يحتفظ البعض الآخر منها بسياسات لا تخدم القضايا التنموية؟ ولماذا تقوم بعض الحكومات بتطبيق إصلاحات اقتصادية بجدية ، في حين تجبر حكومات أخرى على القيام بهذه الإصلاحات من خلال برامج ومؤسسات دولية؟

وهنا يجب التفرقة بين مقاربات الاقتصاد السياسي الحديث التي ترتكز على توجهات النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، وبين مقاربات الاقتصاد السياسي التقليدي المرتكز على توجهات علم الاجتماع بأبعاده التاريخية والسياسية والاجتماعية(*Gerald M. Meier and Joseph . Stiglitz,2001*).

لقد استندت مقاربة الاقتصاد السياسي الحديث على تجربة السياسة الأمريكية ، في حين استندت مقاربة الاقتصاد السياسي التقليدي على تجربة السياسة الأوروبية ، وكلاهما لا يقدم حلولاً للدول النامية.

وبالتالي لابد من البحث عن مقاربة ذاتية تركز على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدول المعنية بتحقيق أهداف التنمية، وهو ما تم ذكره سابقاً في نموذج "الدولة التنموية".

وخلاصة ما سبق يمكن القول بأن عملية التنمية ليست عملية خطية(الاعتماد على نموذج النمو الاقتصادي النيوكلاسيكي الذي يفترض دالة إنتاج متشابهة لكل الدول)، كما أن الظروف الابتدائية والشروط الأولية هي التي تشكل التطورات اللاحقة في مجال إحداث التنمية ، وبالتالي فليس هناك مسار واحد للتنمية كما يفترض نموذج النمو الاقتصادي النيوكلاسيكي ، بل تتحدد المسارات التنموية من خلال السياسات والمبادرات ، بالاعتماد على الشروط الداخلية والخارجية.

وبناءً على ما سبق فإن صياغة سياسات التنمية السليمة لابد وأن تأخذ في اعتبارها ظروف كل دولة على حده ، وهو ما يعني عدم وجود وصفات جاهزة للسياسات تصلح للتطبيق في كل زمان ومكان ، كما يعتقد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفى حالة تبنى الشروط الأولية للنمو والعمل على توفيرها مع عدم إهمال العوامل الخارجية أيضاً هنا يمكن الحديث عن مجتمع تنموي أمثل(*David Landes,2008*).

وهو المجتمع الذي يملك المعرفة للتطوير والتطويع والسيطرة على التقنيات الحديثة وإدارة وتشغيل أدوات الإنتاج على أسس علمية متطورة ، واختيار العمالة على أسس الكفاءة والمقدرة النسبية ومكافأتهم وفقاً لمعيار الأداء ، وتشجيع الريادة الفردية والجماعية والمبادرة والمنافسة والتقليد، ويقوم على مؤسسات اقتصادية وسياسية واجتماعية تحمي الحريات الفردية والملكية الخاصة ومحاسبة ومساءلة الحكومة بحكم القانون في ظل النزاهة والشفافية.

الجزء الخامس : نتائج وتوصيات البحث.

في ضوء التحليل السابق لتطور مفهوم وأبعاد التنمية يمكن استخلاص النتائج التالية:-

- أشارت نتائج البحث إلى أن عدم توافر الشروط المسبقة للنمو في غالبية الدول العربية، كان السبب الرئيسي في إخفاق التجارب التنموية العربية ومنها مصر.
- تراجع دور الدولة المصرية في الحياة الاقتصادية بشكل ملحوظ لصالح القطاع الخاص.
- إخفاق الدول العربية ومنها مصر في تحقيق الأهداف المنشودة لشعوبها من خلال وضوح الفجوة التنموية بينها وبين مثيلاتها من الدول الأخرى حديثة النشأة وبخاصة في القارة الآسيوية (كوريا الجنوبية).
- الخضوع لسياسات وشروط المؤسسات الدولية كان سبباً أساسياً في إخفاق التجارب التنموية العربية.
- عدم فعالية برامج " الإصلاح الاقتصادي" في تحقيق أهداف التنمية العربية ومنها مصر.

وفى ضوء النتائج السابقة ينبغي تبنى السياسات التالية الواجبة التطبيق من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

- ضرورة توافر الشروط الأولية (الابتدائية) المسبقة للنمو ، وتنويع الإنتاج (الدول النفطية) وزيادة الإنتاجية ، وتحسين نوعية العمالة ، وزيادة معدلات الادخار والاستثمار، وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية ، والتحسين التكنولوجي ، وحسن الإدارة وكفاءة التخصيص ، وتدخل حكومي أكثر فعالية ، والتوسع في الزراعة ، ودعم المشروعات الصغيرة ، والدعم المؤسسي ، وبناء قاعدة معلومات سليمة، وسياسات تحرير تجارى واقتصادي تدريجية ، وتفعيل اتفاقيات التكامل والتعاون الاقتصادي العربي.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى الناجحة في مجال السياسات التنموية وبخاصة التجربة الآسيوية واليابانية والتركية والصينية ذات الظروف المتشابهة.
- الاستفادة من الخبراء والمتخصصين في المنظمات الإقليمية والدولية في مجال السياسات التنموية.
- العمل على توفير الشروط المسبقة للنمو الاقتصادي، مع ضرورة التعامل بحذر شديد مع المؤسسات الدولية وتوجيهاتها المستمرة .
- قيام الدولة بدور أكثر فعالية في الحياة الاقتصادية.
- تشجيع صناعات الإحلال محل الواردات التي تشكل المواد الأولية الزراعية المحلية نسبة كبيرة من المدخلات المحلية الكلية لها . وهذا لا يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج الزراعي فقط ، وإنما يوسع علاقات التشابك الأمامية والخلفية مع القطاع الصناعي ، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية في الأجل الطويل.
- إذابة الفوارق العملية بين الرجل والمرأة "فجوة النوع" في مجالات الحياة المختلفة، بما فيها الحياة الاقتصادية وسوق العمل ، بناء على توصيات تقرير "المنتدى الاقتصادي العالمي" أو "منتدى دافوس" عن "فجوة النوع" الصادر عام 2006 وهو التقرير الثاني بعد التقرير الصادر عام 2005 بعنوان (تمكين المرأة : قياس فجوة النوع العالمية) ، وذلك من خلال الاهتمام بفكرة النوع أو (الجندر) وإدماجها في نظرية وسياسات التنمية والمساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق والمسئوليات والفرص.
- احتواء العاملين في القطاع غير الرسمي داخل سياسات الحد من الفقر وتصميم برامج مبتكرة للوصول إليهم ، وتكوين جمعيات أو روابط تدافع عن مصالح العاملين في القطاع غير الرسمي.
- حصر الموارد البشرية والمالية الناجمة عن ظاهرة الهجرة المصرية بهدف الاستفادة منها في مشروعات التنمية في مصر وتعظيم الاستفادة من خبرة وكفاءة العلماء المصريين في الخارج، وإقامة

روابط قوية بين المهاجرين المصريين والوطن الأم عن طريق تشجيعهم على توجيه جزء من استثماراتهم إلى مصر(السقا، محمد إبراهيم،2001).

- تبني منهج غير تقليدي للتنمية في الدول العربية، بحيث يمكن تلك الدول من مجابهة التحديات الاقتصادية، والاجتماعية التي تواجهها لضمان حياة كريمة وعادلة للمواطنين، بما يتفق مع الأولويات والمتطلبات اللازمة ، وكذلك التوجهات العالمية للتنمية المستدامة.
- تكامل ودمج السياسات التنموية أثناء عملية التخطيط وصياغة السياسات.
- ضرورة مشاركة المجتمع المدني بشكل فعال ومتكامل مع الحكومات، بالإضافة الى تمكين الشباب من المشاركة الفاعلة وتعزيز دورهم في تحقيق التنمية الشاملة

المراجـــع:

أولاً : مراجع باللغة العربية.

- إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشـــروق ، القاهرة ، 2009 .
- إبراهيم العيسوي: التنمية في مصر: الواقع المتعثر والبديل الأفضل، المكتبة الأكاديمية ، مصر 2010.
- إبراهيم سعد الدين: نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث في استراتيجية التنمية في مصر، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين ، القـــاهرة ، 1997
- إبراهيم سعد الدين ، محمود عبدالفضيل: "التنمية العربية" مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، يونيو 2002
- أحمد الكواز: هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية، المعهد العربي للتخطـــيط بالكويـــت ، سلسلة اجتماعات الخبراء (ب) ، العدد (20) ، يونيو، 2006.
- أحمد الكواز: مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة اجتماعات الخبراء (ب) ، العدد (21)، يناير ، 2007.
- إسماعيل صبري عبدالله : التنمية البشرية – المفهوم – القياس – الدلالة – دراسة مقدمـــة إلـــى المؤتمر العلمي الثاني للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، بيروت ،كراسة رقـــم (1) مـــن مسلسل كراسات بحوث اقتصادية عربية ، يوليو، 1999
- آلان توران: الحداثة والخصوصية الثقافية (ترجمة د. منى أبوسنه) مجلة المنـــار، عـــدد (59) أكتوبر، 2002
- أماتيا سن: التنمية حرية : مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر ، ترجمـــة شوقي جلال ، عالم المعرفة ، العدد (303) ، دولة الكويت ، 2004.
- أماتيا سن: التنمية صنو الحرية ، نيويورك ،1999
- أمايتا سن ، وآخرون: مستوى المعيشة – مطبعة جامعة كمبريدج ، 1997 .
- أميره الحداد: مصر مقابل كوريا الجنوبية: دربان متباينان للتصنيع ،شركاء التنميـــة ، بحـــوث ودراسات ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،2011 .
- أمين جلال: كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية ، دار الهلال ، مصر ، 2005 .

- أمين سمير: في مواجهة أزمة التنمية، مؤسسة الانتشار العربي ، سينا للنشر ، القاهرة ، بيروت 2006،
- أنور عبدالملك : "تنمية أم نهضة حضارية" ، المستقبل العربي ، العدد (3) ، سبتمبر 1999
- برهان الدجاني : التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2009.
- البنك الدولي: تقرير التنمية البشرية في العالم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، سنوات مختلفة.
- البنك الدولي: المساواة بين الجنسين. ابريل، 2013.
- حبيب كاظم: دور وموقف قطاع الدولة في الأقطار العربية" في كتاب : دراسات في التنمية العربية، الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2005.
- حمد كمال الشافعي: دور التكنولوجيا في البناء الاجتماعي للقرية المصرية ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس 1993.
- زكي رمزي: "آليات الفوضى في الاقتصاد العالمي الراهن" ، العربي– العدد (842)– الكويت ، 2001 .
- زكي رمزي: "صعود وهبوط الكينزية العربية" ، العربي – العدد (493) – الكويت ، 1999 .
- زكي رمزي: المحنة الآسيوية : قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية – دار المدى – دمشق ، 2000
- السقا، محمد إبراهيم: محددات تحويلات المهاجرين العرب، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، 3، 26، 2001.
- طاهر كنعان، إبراهيم سعد الدين: "الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي" أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999.
- عبد الله مولة: التحكم في التبادل الحر والتنمية: من الدولة الراعية إلى الدولة التنموية ، التواصل عدد (24)، 2009.
- عزت قناوي: العصرنة الاقتصادية ،التداعيات والتحديات ، دار العلم للنشر ، الفيوم – مصر ، 2014 .
- علي عبد القادر: التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي ، جسر التنمية ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد (76)، السنة السابعة ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، أكتوبر ، 2008 .

- فيصل عبدالرؤوف الدحلة، عادل فهمي بدر: "دراسات حول التنمية في الوطن العربي" ، عمان ، 2009.
- محمد محمود الإمام: التنمية العربية في عالم متغير ، المؤتمر العلمي الخامس ، بعنوان "الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين" ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، نـــوفمبر ، القاهرة ، 2001.
- محمد وتيدي: متناقضات التنمية ، مجلة دراسات عربية ، العدد (23–24) ،2006.
- محمود عبدالفضيل: العرب والتجربة الآسيوية، الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000.
- محمود عبدالفضيل: دراسات في التخطيط مع دراسة خاصة لتجربة جمال عبدالناصر، دار القدس ، بيروت ، 2005
- نادر فرجاني :التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، يناير، 2002
- نجيب عيسى: مشكلة التكنولوجيا في العالم الثالث ، مجلة الفكر العربي ، عدد (85) ، مـــارس 2004
- نورالدين، بومهرة : سياسات التصنيع واستراتيجيات التنمية التكنولوجية في العالم الثالث : حالة العالم العربي ، جامعة منتورى ، قسنطينة ، جامعة الجزائر ،العدد (58) ،2009 .
- يوسف صايغ: "التنمية العربية ، من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل"، منتدى الفكر العربي، عمان ، الأردن ، سلسلة دراسات عربية، 2006.

ثانياً : مراجع باللغة الإنجليزية.

- Abdel Khalek, G., 2001, Stabilization and Adjustment in Egypt. Reform or De-industrialization, Edward Elgar, U.K.
- Amatya Sen : Development as Freedom, Anchor Books, New York , 1999.
- Chenery, H., and M. Ahluwahlia, 1984, Redistribution with Growth, Oxford University.
- David Landes : The Wealth and Poverty Nations : Why Some are so Rich and Some are so poor, W. W. Norden, New York, USA,2008.
- Easterly, W., 2003, National Policies and Economic Growth, Working paper No. 27.
- Easterly, W.,and Levine, 2007, Tropics, Germs and Crops: How Endowments Influence Economic Development, National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper No. 9106.

- Gerald M. Meier and Joseph . Stiglitz: Frontiers of Development Economics : The Future in Perspective, Oxford Vivacity Press, London, 2001.
- Köchler, H., (ed.), 2004, Economic Solutions and Development, International Progress Organization, Studies in International Relations, Vol. XXIII, Vienna.
- Lau, L., Y. Qian, and G. Roland, 2008, Reform Without Losers: An Interpretation of China's Dual-Track Approach to Transition, Journal of Political Economy,108.
- Myrdal, G., 1960,Asian Drama: Inquiry into the Poverty of Nations, Anthem Press.
- Nayyar, D., 2006, Globalization, History and Development A tale of Two Centuries, Cambridge Journal of Economics, Vol. 30, No. 1.
- Prebisch, R., (1970) The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems, UN Economic Commission for Latin America, New York.
- Whang, T., 2006, Symbolic Uses of Economic Sanctions: International Signaling and Domestic Policies, Paper presented at the 2006 Annual Meeting of American Political Science Association.